



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الخامسة - الدورة الخريفية 2008 - العدد: 04

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 26 شوال 1429  
الموافق 26 أكتوبر 2008

# فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الرابعة ..... ص 03  
■ عرض ومناقشة نص قانون المالية لسنة 2009.

2- ملحق ..... ص 32  
1) تدخلان كتابيان.  
2) أسئلة كتابية.

## ملاحظة:

نظرا لتحديد مدة تدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في المناقشة العامة لنص قانون المالية لسنة 2009 بسبع (07) دقائق؛ ولأهمية المداخلات التي لم يستوعبها الوعاء الزمني المحدد؛ فقد قرر السيد رئيس المجلس إثباتها ونشرها كاملة بالجريدة الرسمية للمداولات لتعميم الفائدة.

وعليه، كل ما ورد بين قوسين هو تكملة لتدخلات السيدات والسادة الأعضاء التي لم تقرأ في قاعة الجلسات.

**محضر الجلسة العلنية الرابعة  
المنعقدة يوم الأحد 26 شوال 1429  
الموافق 26 أكتوبر 2008**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.  
يشرفني أن أتواجد بينكم في مجلسكم الموقر  
لأعرض أمامكم المحاور الرئيسية لمشروع قانون  
المالية لسنة 2009.

يتميز سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة  
2009 على الخصوص بما يلي:

– إعتبار 2009 سنة اختتام برنامج تكميلي لدعم  
النمو وبرامج الجنوب والهضاب العليا التي شرع  
فيها سنة 2005.

متابعة تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية  
لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية.

– يجب التذكير أن الحجم المالي المرصود  
للمشاريع الموجودة قيد الإنجاز ضمن البرنامج  
التكميلي لدعم النمو وبرامج الجنوب والهضاب  
العليا يقدر بـ 16.400 مليار دينار خلال الفترة 2005–  
2009.

– أما بالنسبة لسنة 2009 ستقدر رخص البرامج  
بـ 2.788 مليار دينار وهو ما يمثل 17% من المبلغ  
الإجمالي الموجه للبرامج العمومية للاستثمارات.

– تبقى توازنات الميزانية قابلة للتحمل  
لارتباطها بمستوى متاحات صندوق ضبط  
الإيرادات الذي بلغ 4.582 مليار دينار إلى غاية 20  
أوت 2008، أي ما يعادل 40% من الناتج الداخلي  
الخام لسنة 2008.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

– تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2009 في  
سياق متميز بمواصلة الاتجاه نحو تعزيز التوازنات  
الاقتصادية الكلية والمالية. يظهر التطور الإيجابي  
للمؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية في  
2007 الذي يعكس الاتجاه نحو تعزيز التوازنات  
الداخلية والخارجية وذلك خلال نمو اقتصادي مقدر

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس  
مجلس الأمة.

**تمثيل الحكومة:**

– السيد كريم جودي، وزير المالية؛  
– السيد عمار تو، وزير النقل؛  
– السيد الهاشمي جعبوب، وزير التجارة؛  
– السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع  
البرلمان؛  
– السيدة نوارا سعدية جعفر، وزيرة منتدبة  
لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح  
المستشفيات، مكلفة بالأسرة وقضايا  
المرأة.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية  
والدقيقة الخامسة والأربعين زوالاً**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة  
والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.  
بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة  
ومرافقيهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة  
تقديم ومناقشة نص قانون المالية لسنة 2009.  
وطبقاً لأحكام المادة 44 من القانون العضوي  
الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين  
الحكومة والمادة 66 من النظام الداخلي لمجلس  
الأمة؛ أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية ليقدم نص  
القانون المذكور.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس مجلس الأمة،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

بـ 4.582 مليار دينار إلى غاية 20 أوت 2008؛ بلغت هذه المتاحات إلى مستوى 3.215 مليار دينار في نهاية 2007.

– إنخفاض الدين العمومي المستحق: مقارنة بالمستوى عند نهاية ديسمبر 2007، حيث قدر في نهاية جويلية 2008 بـ 599 مليون دولار أمريكي بالنسبة للدين العمومي الخارجي وفي نهاية أوت 2008 بـ 1.764 مليار دينار بالنسبة للدين العمومي الداخلي، أي انخفاض على التوالي 34% و 27%.

– فائض في المبادلة التجارية الخارجية يقدر بـ 34 مليار دولار أمريكي في نهاية أوت 2008؛ بينما بلغ الفائض التجاري في 2007 مستوى 33 مليار دولار أمريكي.

– تحسن في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث تمت مبادلة الدينار في المتوسط بـ 64,07 دينار للدولار الواحد إلى غاية نهاية أوت 2008 مقابل 69,36 دينارًا للدولار الواحد في سنة 2007.

– ارتفاع احتياطي الصرف إلى 137,4 مليار دولار عند نهاية شهر أوت 2008، أما في نهاية 2007، بلغ حجم احتياطي الصرف 110,2 مليار دولار أمريكي.

– لقد تواصلت سياسة التمويل الداخلي للاقتصاد الوطني وفيما يتعلق بالموارد المحصلة من طرف البنوك فهي في ارتفاع مستمر حيث انتقلت إلى 4.300 مليار دينار سنة 2007 مقابل 3.400 مليار دينار في 2006 و 93% من هذه الموارد تم تحصيلها من طرف البنوك العمومية.

أما فيما يخص منح هذه الموارد فهي موجهة أساسًا للقطاع الاقتصادي المنتج بنمو – خلال السنتين الأخيرتين – بلغ 16%، لكن كذلك التكفل بالمشاريع الكبرى أعيد تمويله بالعملة الصعبة الشيء الذي سمح بإبعاد خطر الصرف المرتبط بالمشاريع الاقتصادية الكبرى وإلغاء التحويلات للمداخل بالعملة الصعبة وهذا لفائدة بنوكنا.

لذلك اتخذت الدولة مجموعة من الإلتزامات من أجل تعزيز الأموال الخاصة للبنوك العمومية مما سمح لها بالرفع من قدراتها الوطنية التمويلية.

بـ 03% أما خارج المحروقات فيقدر بـ 06,3% ناتجة أساسًا عن قطاع البناء والأشغال العمومية.

– تضخم يقدر بنسبة 03,5% في ظل الظروف المتميز بزيادة في النفقات العمومية وارتفاع أسعار المواد الأساسية في السوق الدولية.

– نسبة البطالة في تراجع بـ 0,5 فقط مقارنة بسنة 2006 حيث قدرت بـ 11,8%.

– توازنات الميزانية قابلة للتحمل بالنظر لمتاحات صندوق ضبط الإيرادات حيث تقدر نسبة الحجم الإجمالي للخزينة خارج صندوق ضبط الإيرادات بـ 13,8% من الناتج الداخلي الخام.

– المستوى الإجمالي لاحتياطي الصرف يقدر بـ 110,18 مليار دولار أمريكي عند نهاية شهر ديسمبر 2007.

– قيمة سعر صرف الدينار في زيادة طفيفة مقارنة بالدولار الأمريكي الذي تمت مبادلته في المتوسط السنوي في 2007 بـ 01 دولار أمريكي مقابل 69,36 دج.

– تراجع ملحوظ للدين العمومي الخارجي المستحق حيث يقدر بـ 912 مليون دولار أمريكي أي أقل من 01% من الناتج الداخلي الخام.

– تخفيض الدين العمومي الداخلي المستحق بـ 44% مقارنة بسنة 2006.

– تشير المعطيات الأولية دون السنوية إلى تحسن ظروف السوق البترولية مقارنة بسنة 2007 حيث حدد سعر تصدير برميل النفط في المتوسط بـ 114,26 دولار أمريكي للبرميل في نهاية أوت 2008 مقابل 74,4 دولار أمريكي للبرميل في 2007.

– نسبة التضخم تقدر بـ 04,2% في نهاية أوت 2008 مقابل 04,9% في نهاية جوان 2008، بينما في 2007 بلغت نسبة التضخم 03,5%.

– حجم الرصيد الإجمالي للخزينة خارج صندوق ضبط الإيرادات مقدر بـ 506,9 مليار دينار في جوان 2008.

– بلغ حجم الخزينة 1.295 مليار دينار في نهاية 2007.

– متاحات صندوق ضبط الإيرادات مقدر

بـ 37 دولارا أمريكيا.  
 - سعر الصرف يقدر بـ 65 دينارا للدولار الأمريكي الواحد.  
 - التغير المستهدف يقدر بـ 03,5% للمؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك.  
 استقرار نسبي للصادرات من المحروقات.  
 - زيادة بـ 10% بالدولار الجاري لواردات البضائع.  
 - نمو اقتصادي يقدر بـ 04,1% إجماليا وبـ 06,6% خارج المحروقات.  
 السيد الرئيس،  
 السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
 فيما يخص محتوى الميزانية لمشروع قانون المالية لسنة 2009 سترجم توازنات الميزانية لسنة 2009 إلى عجز في الميزانية والخزينة يقدر على التوالي: بـ 2.404 مليار دينار و 1.604 مليار دينار أي بنسب مئوية مقارنة بالنتائج الداخلي الخام مقدرة على التوالي بـ 20,5% و 13,7%.  
 - إيرادات الميزانية ستشهد استقرارا عند نفس المستوى المسجل في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 تحت تأثير تراجع ناتج الجباية البترولية مقدر بـ 05,1% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2008، زيادة بـ 10% لناتج الجباية العادية خارج الجباية البترولية ناتجة أساسا عن ارتفاع ناتج الضريبة على الدخل الإجمالي بـ 09% على علاقة خصوصا بزيادة كتلة الأجور بنسبة 15%.  
 - ارتفاع ناتج الضريبة على الأعمال بـ 10%،  
 - ارتفاع مداخيل مساهمة الدولة بـ 23%،  
 - نفقات الميزانية، زادت بـ 06,3% إجمالا، حيث انتقلت من 4.882 مليار دينار سنة 2008 إلى 5.191 مليار دينار سنة 2009 تحت تأثير مزدوج بزيادة في ميزانية التسيير بـ 09,8% وكذا زيادة في ميزانية التجهيز بـ 03,1%.  
 - نفقات التسيير: سترتفع ميزانية التسيير في 2009 إلى 2594 مليار دج مقابل 2363 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2008، أي زيادة تقدر

كنتيجة لكل هذا نلاحظ بلوغ مردودية بنوكنا العمومية إلى 24%.  
 إضافة إلى تدخلات بنوكنا، قامت الخزينة بتمويل قروض بمعدلات فائدة امتيازية بمبلغ يقدر بـ 930 مليار دينار و 300 مليار دينار لضمان قروض لفائدة مشاريع استثمارية كبرى كالمياه، الطاقة والنقل.  
 على المستوى الدولي: تتميز الوضعية الحالية بأزمة مالية تترجم بمخاطر حقيقية على الاقتصاد العالمي أكثر وأكثر شمولية، تمثل هذه الشمولية عاملا متقنا للآثار الكارثية لهذه الأزمة.  
 لقد سمح الموقف الذي اتخذته الجزائر فيما يتعلق ببعض المسائل الاقتصادية والمالية بتفادي الآثار الخطيرة لهذه الأزمة و يترجم هذا الموقف من خلال عدم التزام الجزائر لقابلية التحويل الكلي للدينار من خلال عمليات الرأسمال في رفض إنشاء صناديق سيادية وفي نجاعة وضع احتياطي الصرف في أصول الدول ذات السيادة.  
 لكن كذلك للتقليص من هشاشة اقتصادنا من خلال تخفيض معتبر للمديونية الخارجية والداخلية، تكوين إيداع ميزاني من خلال صندوق ضبط الإيرادات الذي تقدر متاحاته حاليا بـ 40% من الناتج الداخلي الخام.  
 تعزيز احتياطي الصرف: قد تظهر الآثار المحتملة للأزمة المالية على الجزائر في مخاطر تراجع اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة؛ من بين هذه المخاطر نجد خصوصا تراجع أسعار البترول الخام مع أن ندرة المواد الطاقوية ستلعب بدون شك دورا في تعديل أسعار البترول.  
 في جميع الأحوال، يرتبط تطور المحيط الدولي لمتابعة وتنسيق منتظم بين وزارة المالية والبنك الجزائري.  
 بالنظر للوضعية الاقتصادية الداخلية وتطور الظرف الاقتصادي والمالي الدولي، تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2009 حول تقديرات التأثير التالية:  
 - السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام

– دعم الحصول على السكن، 230 مليار دينار؛  
 – برامج البلديات للتنمية 95 مليار دينار؛  
 – دعم المصالح المنتجة، 38 مليار دينار؛  
 – عمليات بالرأسمال، 461 مليار دينار؛  
 – أهم التخصيصات بعنوان عمليات بالرأسمال أي 78% من التخصيصات الإجمالية موجهة نحو دعم النشاط الاقتصادي: تقفل ميزانية التجهيزات لسنة 2009 تكلفة إجمالية للمشاريع المرصودة في البرنامج التكميلي لدعم النمو وفي برامج الجنوب والهضاب العليا، أي الفترة ما بين 2005–2009 عند مستوى 16.400 مليار دينار.  
 تقدر اعتمادات الدفع الممنوحة خلال الفترة المعنية من أجل التغطيات المالية للمشاريع بـ 10.574 مليار دينار، أي معدل تغطيات البرامج المسجلة بـ 63% مع الأخذ بعين الاعتبار هذا السياق ومتابعة متغير سلوك السوق البترولية، ووجوب تسيير المالية العمومية على المدى المتوسط مع متابعة التقلبات المحتملة للأسعار العالمية للمواد الأولية بما في ذلك المحروقات من جهة، وضرورة التأمين على المدى المتوسط للتمويل الداخلي للبرنامج العمومي للاستثمارات المستقبلية من جهة أخرى.  
 هذا يدعم السوق الخاضع للسلطات العمومية فيما يخص تحديد السعر المرجعي الجبائي للبتترول الخام وتأسيس صندوق ضبط الإيرادات بما في ذلك إجراءات متعلقة بتخفيض المديونية العمومية. في هذا الإطار يهدف التدخل المالي للدولة على المستويات الجبائية للميزانية والخزينة إلى:  
 – ترقية وإنشاء مناصب شغل،  
 – تحفيز طلب قادر على وفاء ونمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات،  
 – الرفع من طاقات التمويل الذاتي للأعوان الاقتصاديين،  
 – الرفع من التمويل المحلي للاقتصاد؛  
 – التقليل من الهشاشة الخارجية لاقتصادنا،  
 – حماية العائلات ذات الدخل الضعيف.  
 السيد الرئيس،  
 السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

بـ 231 مليار دج.  
 تتوزع ميزانية التسيير أساسا كما يلي:  
 – نفقات الأجور لمستخدمي الوظيف العمومي 876 مليار دينار راجعة إلى مواصلة تطبيق أنظمة الأجور في الوظيف العمومي، وكذا فتح 65 ألف منصب شغل؛  
 – نفقات مرتبطة بتسيير المصالح 153 مليار دينار موجهة للأعباء المتجددة (تجهيزات، صيانة) الناتجة عن تسلم هياكل جديدة؛  
 – ترتيبات دعم التشغيل: 97 مليار دينار؛  
 – اعتماد موجه للمعاشات وفارق معاشات تقاعد المجاهدين بـ 172 مليار دينار؛  
 – دعم أسعار أنواع القمح ومسحوق الحليب بـ 192,2 مليار دينار؛  
 – دعم أسعار الماء بـ 17 مليار دينار،  
 – تمويل ميزاني للمؤسسات الاستشفائية بـ 173 مليار دينار.  
 – اعتماد موجه للخدمات الجامعية من أجل التكفل بالمجانبة شبه الكلية للنقل، الإيواء، الإطعام والمنح الدراسية بـ 65 مليار دينار؛  
 – اعتماد موجه للمدارس لمجانبة المطاعم والكتب المدرسية بما في ذلك المنحة الخاصة بالتمدرس لفائدة التلاميذ المعوزين بـ 28 مليار دينار؛  
 – نفقات التجهيز: إرتفعت ميزانية التجهيز إلى 2.598 مليار دينار مقابل 2.519 مليار في 2008 تحت تأثير تغييرات مختلفة لميزانية الاستثمار والعمليات بالرأسمال؛  
 – ميزانية الاستثمار: إزدادت اعتمادات الدفع بعنوان ميزانية الاستثمار بـ 11% منتقلة من 1924 مليار دينار في 2008 إلى 2.136 مليار دينار في 2009. يكون توزيع القطاع لاعتمادات الدفع في 2009 أساسا كما يلي:  
 – المنشآت الاقتصادية والإدارية، 725 مليار دينار؛  
 – الفلاحة والري، 394 مليار دينار،  
 – التربية والتكوين، 242 مليار دينار؛



فيما يخص توسيع مجال تطبيق الضريبة وتعزيز جهاز مكافحة الغش الضريبي؛ تم اقتراح التدابير التالية:

– إعتبار الأرباح المحولة من فروع الشركات وغيرها من المنشآت الأخرى إلى الشركة الأم المتواجدة بالخارج كأرباح أسهم،  
– إنشاء مصلحة للتحقيقات على مستوى المديرية العامة للضرائب.

– عدم التكفل بمبلغ الرسم على القيمة المضافة القابلة للاقتطاع بالنسبة للفواتير المسددة نقدا إذا تجاوزت قيمتها 100.000 دج.

– تأسيس إلزامية الدفع الضرائبي للوسائل غير النقدية لما يتجاوز هذا المبلغ قيمة يحددها مرسوم وزاري.

– تأسيس إلزامية التصريح وكذا الضريبة الخاصة بفوائد بقيمة التنازل عن الأسهم أو حصص اجتماعية محققة من طرف غير المقيمين.

– تحيين منح تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات المتضمنة للغرامات والعقوبات المالية التي تشرف على تحصيلها إدارة الضرائب.

أما فيما يخص تدابير تعزيز الضمانات المكلفة بالضريبة تم اقتراح التدابير التالية:

– تأسيس بيان صحيحي لبعض المهن والنشاطات كالبنوك.

– تأسيس إجبارية الإشعار بالتصريحات النهائية المقررة من طرف المصالح الجبائية تبعا لعمليات المراقبة من أجل ضمان أكثر لحقوق المكلفين بالضريبة.

– حصيلة القيام بعمليات مراجعة حسابات الأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش ضرائب،

– تمديد من شهرين إلى 04 أشهر في أجل اللجوء إلى لجان الطعن.

ذلك ملخص أهم محاور محتوى مشروع قانون المالية لسنة 2009، أشكركم على حسن انتباهكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد وزير المالية. الآن وبعد سماعنا لكلمة التقديم التي ألقاها السيد

أما فيما يخص المحتوى التشريعي لمشروع قانون المالية لسنة 2009؛ فتهدف التدابير التشريعية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2009 أساسا إلى ما يلي:

– تبسيط النظام الجبائي،  
– تشجيع الاستثمار،  
– توسيع مجال تطبيق الضريبة وتعزيز جهاز مكافحة الغش الضريبي،

– تعزيز ضمانات المكلف بالضريبة،  
فيما يخص تبسيط النظام الجبائي؛ تم اقتراح التدابير التالية:

– تأسيس نمط الدفع من خلال كل 03 أشهر في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط،  
– تبسيط نمط دفع الضريبة على أرباح الشركات (L'extrait de rôle).

– إخراج فوائد القيمة الناتجة عن ثمن التنازل عن العقارات المبنية أو غير المبنية من مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي.

فيما يخص تشجيع الاستثمار؛ تم اقتراح التدابير التالية:

– تمديد فترات الإحصاءات في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لفائدة عمليات البورصة.

– منح إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة خمس سنوات لفائدة المعاقين المقبولين للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، هذا الإعفاء تم منحه فيما سبق للمستثمرين المستفيدين من آلية الصندوق الوطني لتأمين البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

– تغطية مخاطر تمويل قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ يهدف هذا التدبير إلى اعتبار الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمار كضمانات مقدمة من طرف الدولة.

كما يأتي النص متزامنا مع سنة اختتام البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب 2005-2009، الذي تعلق عليه البلاد آمالا عريضة في تحقيق القفزة النوعية في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لاستدراك التأخر المسجل على مدى أكثر من عشرية.

وإلى جانب ذلك، جاء النص معبرا عن السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعن طموحاتها المسطرة في برنامج الحكومة المنبثق عن برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي يعول عليه في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

#### تقديم النص

تمحور النص حول المواضيع الرئيسية الآتية:

1 - مؤشرات تأطير ميزانية الدولة لسنة 2009:  
- السعر المرجعي لبرميل البترول حدد بـ 37 دولارا أمريكيا.

- سعر صرف الدينار الجزائري حدد بـ 65 دج للدولار الواحد الأمريكي.

- نسبة التضخم هي نسبة مستهدفة تقدر بـ 3,5%.

- صادرات المحروقات ستستقر عند المستوى الذي وصلته في قانون المالية لسنة 2008 وهو محسوب على أساس متوسط سعر بـ 100 دولار أمريكي للبرميل في 2009، وتنتج عن ذلك موارد خارجية تقدر بـ 80 مليار دولار أمريكي ونمو في حجم الصادرات يقدر بـ 1,5%.

- واردات البضائع؛ ستزداد بـ 10% بالدولار الأمريكي الجاري، لتصل إلى 34 مليار دولار.

- النمو الاقتصادي؛ يتوقع أن يصل إلى 4,1% إجماليا وإلى 6,6% خارج المحروقات.

2 - عناصر تحديد ميزانية الدولة لسنة 2009:  
ستعرف كل من الميزانية والخزينة عجزا نتيجة لتطور إيرادات ونفقات الدولة سنة 2009، وذلك على النحو الآتي:

- عجز في الميزانية؛ قدر بـ 2.404,9 مليار دج، أي بنسبة (-) 20,5%.

الوزير، نحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

#### السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن

الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

السيدات والسادة الحضور؛

السلام عليكم.

تتشرف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، بعرض تقريرها التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2009، المحال عليها من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 25 أكتوبر 2008 تحت رقم 75/08.

وبناء عليه، وبدعوة من رئيسها السيد عابد بوغابة، عقدت اللجنة جلسة عمل صباح يوم السبت 25 أكتوبر 2008 درست وناقشت النص المحال عليها، واستمعت مساء نفس اليوم إلى عرض للنص قدمه ممثل الحكومة، وزير المالية، السيد كريم جودي، بحضور وزير العلاقات مع البرلمان، السيد محمود خذري، وفتحت معه نقاشا سمح بتسليط مزيد من الضوء على الأحكام والتدابير والموضوعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تضمنها.

ولعل ما ميز السياق الذي جاء فيه نص قانون المالية لسنة 2009 أنه يأتي في ظل الأزمة المالية العالمية التي ستكون لها آثار سلبية على اقتصاديات دول العالم، مما يستدعي الإسراع في اتخاذ التدابير الاحترازية لتجنب تداعيات الأزمة وانعكاساتها السلبية على برامج التنمية واستبعاد شبح تعطيل المشروع التنموي الطموح، لا سيما في ظل الاعتماد الكلي على عائدات المحروقات التي يتوقع أن تتقلص بفعل الأزمة، وانعدام البدائل على المدى المنظور.



– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 01 مليار دج.  
 – مواضيع مختلفة: 227 مليار دج.  
 – عمليات رأس المال:  
 حددت بـ 461 مليار دج وقد بلغت أهم التخصيصات بعنوان عمليات بالرأس مال 78% من التخصيصات الإجمالية موجهة لدعم النشاط الاقتصادي.

3 – تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات: وصلت الأموال المودعة بهذا الصندوق إجمالاً منذ سنة 2000 إلى 14 جويلية 2008 مبلغاً قدره 7.845,8 مليار دج، تم اقتطاع مبلغ قدره 3.482,9 مليار دج منها 2809,5 مليار دج، لتسديد أصل الدين. وعليه، فإن الموارد المسجلة في الصندوق أصبحت في 14 جويلية 2008، 4362,9 مليار دج.

4 – التدابير التشريعية الجديدة: تتمحور التدابير التشريعية الجديدة التي تضمنها النص أساساً حول الأهداف الآتية:

– تبسيط النظام الجبائي: ويكون بطريقة الدفع كل ثلاثة أشهر للضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط.

– تبسيط نمط دفع الضريبة على أرباح الشركات: وذلك بإلغاء القوائم الإسمية وإخراج – من مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي – فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بثمن عن العقارات المبنية وغير المبنية.

– تشجيع الاستثمار في السوق المالي: وهذا بتمديد فترات الإعفاءات في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لفائدة عمليات البورصة إلى خمس سنوات ومنح إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة خمس سنوات لفائدة المرقين المقبولين للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

كما تمت تغطية مخاطر تمويل قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لإعطاء

– عجز في الخزينة؛ قدر بـ 1.604,7 مليار دج، أي بنسبة قدرها (–13,7%).  
 وسيتكفل بعجز الخزينة صندوق ضبط الإيرادات الذي وصلت الأموال المودعة به بتاريخ 14 جويلية 2008 إلى 4.362,9 مليار دج، وهو حجم يغطي ما يعادل مرة ونصف العجز التقديري للخزينة بالنسبة للدورة الحالية لسنة 2009.

1 – الإيرادات: قدرت إيرادات الميزانية لسنة 2009 بـ 2.786 مليار دج، مقابل 2.763 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

2 – النفقات: ارتفعت نفقات الميزانية من 4.882,2 مليار دج سنة 2008 إلى 5.191,5 مليار دج سنة 2009، أي بزيادة قدرها 6,3% وهذا بسبب ارتفاع ميزانيتي التسيير والتجهيز.

أ – نفقات التسيير: ارتفعت إلى 2.594 مليار دج مقابل 2.363 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 أي بزيادة قدرها 231 مليار دج، مست مجالات عديدة منها:

– نفقات أجور مستخدمي الوظائف العمومي؛  
 – النفقات المرتبطة بتسيير المصالح؛  
 – معاشات المجاهدين؛  
 – دعم أسعار الماء؛  
 – دعم أسعار أنواع القمح؛  
 – دعم أسعار مسحوق الحليب.

ب – نفقات التجهيز: إرتفعت إلى 2.597,7 مليار دج مقابل 2.519 مليار دج سنة 2008 بفعل التغيرات المختلفة لميزانية الاستثمار وعمليات رأس المال وذلك على النحو الآتي:

– ميزانية الاستثمار: إرتفعت إلى 2.136,4 مليار دج مقابل 1.902 مليار دج في قانون المالية لسنة 2008 مسجلة زيادة قدرها 12,3%، موزعة كالتالي:

– المنشآت الاقتصادية والإدارية: 725 مليار دج.  
 – الفلاحة والري: 394 مليار دج.  
 – التربية والتكوين: 240 مليار دج.  
 – دعم الحصول على سكن: 230 مليار دج.  
 – البرامج البلدية للتنمية: 95 مليار دج.  
 – دعم المصالح المنتجة: 38 مليار دج.

- 4 - كيف سيتم التعاطي مع تداعيات الأزمة المالية العالمية إذا ما انعكست على الاقتصاد الجزائري، وماهي الاحتياطات المتخذة للحد من آثارها المحتملة؟
- 5 - هل ألحقت خسارة بالأموال الجزائرية المودعة في الخزينة الأمريكية من جراء الأزمة المالية العالمية؟
- 6 - ما هو سعر برميل البترول الذي ستكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري؟
- 7 - هل ستتأثر المشاريع الكبرى المسطرة في البرنامج التكميلي لدعم النمو بانعكاسات الأزمة المالية العالمية؟
- 8 - هل تم إنجاز استثمارات منتجة لإيجاد إيرادات خارج المحروقات؟
- 9 - ما مدى فعالية مكاتب الدراسات الاستشرافية الموجودة على مستوى وزارة المالية التي تتابع الوضع الاقتصادي الوطني والعالمي؟
- 10 - إن تفعيل مصلحة التحريات المستحدثة بموجب المادة 46 من نص قانون المالية 2009 يبقى مرهونا بتوفر الموارد البشرية ذات الكفاءة والفعالية.
- 11 - إلى متى تبقى الإعفاءات الجبائية مستمرة دون تقدير تأثيرها على استحداث مناصب الشغل والقيمة المضافة؟
- 12 - ما مستوى تحصيل الرسم المفروض على مادة التبغ وهل يوجه للمصالح المخصص لها؟
- ثانيا: رد السيد وزير المالية ممثل الحكومة في رده على أسئلة وانشغالات وملاحظات اللجنة أكد السيد وزير المالية على الخصوص ما يلي:
- فيما يخص قانون ضبط الميزانية أكد وجود مشروع القانون العضوي على مستوى الأمانة العامة للحكومة ومازال قيد الدراسة ويتكفل بمتابعته هيكل خاص على مستوى الوزارة.
- بالنسبة للصناديق والحسابات الخاصة أوضح أنها منصوص عليها في قوانين المالية وتخضع لرقابة قانونية (مجلس المحاسبة

الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمار طابع ضمان الدولة.

- توسيع مجال تطبيق الضريبة وتعزيز جهاز مكافحة الغش الضريبي: من خلال اعتبار الأرباح المحولة من طرف فروع الشركات إلى الشركة الأم الموجودة في الخارج كأرباح أسهم تخضع لنفس الضريبة وحصر الاستفادة من التخفيضات في مجال الرسم على النشاط المهني في الفواتير المسددة بوسائل الدفع من غير السيولة.

كما تم إنشاء مصلحة التحريات الجبائية على مستوى المديرية العامة للضرائب مكلفة بالقيام بالتحقيقات لتحديد مصادر التهرب والغش الجبائي.

- تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة: ويتم ذلك على وجه الخصوص عبر تأسيس بيان صحيحي لبعض المهن والنشاطات مثل البنوك وتمديد آجال اللجوء إلى لجان الطعن من شهرين إلى أربعة أشهر.

## مناقشة النص

قصد الحصول على المزيد من المعطيات والتعرف على تفاصيل وتوضيحات أكثر للنص استمعت اللجنة إلى ممثل الحكومة وزير المالية وطرح عليه جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات.

## أولا: أسئلة وانشغالات وملاحظات اللجنة

- 1 - من المفروض أن قانون ضبط الميزانية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة يقدم أمام البرلمان كل سنة، إلا أن هذا لم يحصل رغم الوعود المتكررة بتقديمه.
- 2 - ألا يتعين على الحكومة تقديم تقارير مفصلة حول الصناديق والحسابات الخاصة عند تقديم قانون المالية السنوي من جهة وتحديد الجهة التي تتولى عملية الرقابة على تلك الصناديق من جهة أخرى؟
- 3 - لماذا تأخر إصدار النصوص التطبيقية للمادة 77 من قانون المالية 2008 والمتعلقة بتخفيض نسبة الفائدة إلى 03% على القروض السكنية الموجهة للموظفين؟

والمفتشية العامة للمالية) وتسعى الحكومة إلى تقليص هذه الصناديق مستقبلاً.

– حول مواجهة تقلبات السوق البترولية الدولية وتجاوز الأزمة المالية العالمية وضمان تمويل البرامج المستقبلية والمشاريع الكبرى، أشار إلى أن السياسة المالية والمصرفية التي انتهجتها بلادنا في السنوات الماضية، إضافة إلى التدابير والاحتياطات التي اتخذت في إطار ضمان التنمية المستدامة لاقتصادنا، جعلت بلادنا في منأى عن آثار الأزمة المالية العالمية على الأقل على المديين القصير والمتوسط.

– فيما يخص الاستثمارات المنتجة، أكد أن ثمة نمو اقتصادي خارج المحروقات وهو في تحسن مستمر وذلك بفضل السياسة الاقتصادية المنتهجة لتشجيع الاستثمار وخلق النشاطات المنتجة.

– أما فيما يخص إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بتخفيض الفائدة على القروض السكنية الممنوحة للموظفين والمحددة بـ 03%، فأوضح أنه تم الانتهاء من إعداد هذه النصوص مع استكمال التدابير اللازمة لضمان فعالية تطبيقها.

– وفيما يتعلق بفعالية مكاتب الدراسات الاستشرافية، أكد السيد الوزير أن ثمة فرق عمل مشتركة بين مختلف القطاعات الوزارية تجتمع بوزارته وهي مكلفة بالتحليل والمتابعة المستمرة لتطور الوضع الاقتصادي الوطني والعالمي.

– بخصوص المادة 46، أوضح أن الوزارة أولت أهمية كبيرة لهذه المسألة إذ استحدثت هيكل مكلف بالتحريات والرقابة الجبائية مع خلق مناصب مالية لتوظيف ذوي الكفاءات المهنية اللازمة لهذه المهمة.

– وبخصوص الرسم المفروض على مادة التبغ، أكد السيد الوزير أن العمل به لا يزال ساري المفعول إلى الآن وأن اقتطاعه وتوزيعه يتم وفق الإجراءات المحددة قانوناً.

#### رأي اللجنة

في البداية لا بد من القول إن دراسة نص قانون المالية لسنة 2009 مكنّت اللجنة من الوقوف على جهودات الدولة المعتبرة في مجالات الاستثمار

وبرامج التنمية المختلفة.

وما تجدر الإشارة إليه أن مناقشتنا اليوم لنص قانون المالية لسنة 2009 يتزامن مع حدثين بارزين، الأول محلي ويتعلق باختتام البرنامج الخماسي لدعم النمو 2005–2009 والثاني عالمي يخص الأزمة المالية التي يعرفها العالم اليوم.

ذلكم – سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر – هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2009 وصادقت عليه والذي أعرضه عليكم للمناقشة وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على تلاوته التقرير الذي أعدته اللجنة في الموضوع؛ الشكر موصول إلى كافة أعضاء اللجنة الذين سهروا ليلة أمس بل أقول حتى صبيحة هذا اليوم لكي يعدوا لنا التقرير الذي قرأ قبل قليل، لهم منا الشكر والتقدير.

قبل أن ننتقل الآن إلى الجزء الثاني الخاص بهذه الجلسة المسائية والمتعلقة بالنقاش، إليكم بعض المعلومات الخاصة بأشغالنا اليوم وللأيام القادمة. بعد المشاورات التي أجريناها مع المجموعات البرلمانية وهيئة التنسيق وبعد القرار الذي اتخذ من قبل مكتب المجلس استقر الرأي على ما يلي:

أولاً: سوف تنطلق – طبعاً – المناقشة بعد قليل وقد حددت مدة التدخل بـ 07 دقائق كحد أقصى وقد برمجت الآلات الخاصة بالتسجيل على توقيف التسجيل بعد بلوغ 07 دقائق فيرجى عدم الإحراج والقبول بالنتيجة.

ثانياً: إذا كان التدخل طويلاً أو أن المتدخل لم يكمل قراءة المداخلة، بالإمكان تمكين السيد الوزير والمصالح المعنية من مضمون هذه المداخلة وتنتشر في الجريدة الرسمية لمجلس الأمة.

رؤساء المجموعات البرلمانية سوف يتدخلون في آخر يوم للنقاش وقد خصصت لمداخلاتهم مدة

لا تبني على المغامرة التي قد تكون سببا في النجاح الفردي في بعض الحالات، والصفقات المالية المربحة لا يمكن أن تصرفنا عن التفكير في بناء اقتصاد مزدهر يقوم أساسا على الإنتاج، والدرس الكبير الذي استنتج في السنوات الأخيرة هو أنه لا يكفي أن نملك الأموال للشراء من السوق الدولية، لكن يجب أن ننتج الأدنى، ولإنتاج الأدنى وجب التفكير في اقتراحات ملموسة لاقتصاد بديل بتفعيل التنمية في كافة القطاعات وخاصة في القطاع الفلاحي والاستثمار في تكوين الموارد البشرية وإنشاء وتأهيل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسريع وتيرة إصلاح النظام المالي الذي مازال يتحمل العبء الأكبر للتنمية.

إن النقد الذي يوجه اليوم إلى الرأسمالية هو جزء من هذا الدرس الذي تقدمه الأزمة العالمية الحالية. إن حسم السيد رئيس الجمهورية في هذا الجدل عندما رفض خيار إنشاء الصناديق السيادية وفضل عدم المغامرة بتوجيهه واستثمار عائدات النفط في تنمية الاقتصاد الوطني هو أكبر مؤشر على حرصه لتنمية الاقتصاد الوطني الذي سأقدم بعض المؤشرات عنه، الصادرة عن تقرير سنة 2008-2009 لمنتدى الاقتصاد العالمي الذي مقره دافوس بسويسرا والذي يعمل بشراكة مع مركز البحث في الاقتصاد، التطبيق والتنمية (CREAD) الجزائري، هذا التقرير المنشور بتاريخ 08 أكتوبر 2008 يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادنا. السيد الرئيس، لم يغفل تقرير مؤسسة منتدى الاقتصاد العالمي لسنة 2008-2009 عن النقاط الإيجابية للاقتصاد الوطني، حيث منحه تصنيف «الأفضل» من ناحية مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي أقول استقرار الاقتصاد الكلي، حيث حاز الاقتصاد الجزائري على ثقة وإشادة الخبراء الذين عكفوا على إعداده ومنحه المركز الخامس من بين 134 بلدا، إن قدر وجود جهود ملحوظة بذلت من طرف السلطات الجزائرية من أجل دفع عجلة التنمية وخلق نمو مستدام، الأمر الذي كان له أثر ولو

15 دقيقة على الأكثر.

فيما يخص النقاش اليوم، تركنا الباب مفتوحا لتسجيل المداخلات وسوف يستمر باب التسجيل مفتوحا إلى غاية منتصف النهار من يوم غد إن شاء الله.

طبعاً، إذا كان عدد المسجلين في التدخل كبيرا فسوف تسير أشغالنا عادياً، أي جلسة صباحية وجلسة بعد الزوال، وإذا كانت التدخلات كثيرة ويصعب علينا يومها أن نبقي في الآجال المسطرة لتمكين كل المسجلين من التدخل، سنضطر إلى برمجة جلسات ليلية.

فإن سوف يكون النقاش اليوم وغدا الإثنين والثلاثاء أما يوم الأربعاء زوالا فسوف يتم سماع رد السيد الوزير ويوم الخميس سوف يحدد السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقف من نص القانون موضوع الدراسة.

تلكم هي بعض المعلومات الخاصة بأشغالنا خلال اليوم والأيام القادمة.

والآن أحيل الكلمة مباشرة إلى السيد كريم عباوي وهو المتدخل الأول في هذه الجلسة، الكلمة لك.

**السيد كريم عباوي:** شكرنا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيد الفاضل وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي الفضليات زملائي الأفاضل أعضاء المجلس الموقر،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية أشكر السيد الوزير وأعضاء لجنة المالية والاقتصاد على عرضهم القيم.

السيد الرئيس، إن السياسة الاقتصادية للدول



تكوين مدارسهم ومراجعة قانونهم الأساسي، وفي المدى المتوسط على المدرسة أن تبذل من أجلها مزيدا من الجهود. على ذكر المدرسة - السيد الرئيس - وفي ميدان التربية والتعليم، احتلت الجزائر المرتبة 76 مع الصحة من بين 134 بلد، هذا القطاع الذي يشكل حجر الزاوية للتنمية وللمستقبل البلاد.

السيد الرئيس، لا نستطيع أن ننكر الجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة والتي لا يشهد لها مثيل. إن ما تم إنجازه من هياكل في العشر سنوات الأخيرة أي من 1999 إلى 2008 يساوي ما تم إنجازه من 1962 إلى 1999، هذا ما سمح بتدارك التأخر حيث احتلت بلادنا المرتبة المشرفة 50 من بين 134 بلد من حيث التمدد في التطور الابتدائي، لكن هذا لا يتركنا بمنأى عن النقائص التي أعبّر عن البعض منها، نظرا لضيق الوقت، بالمؤشرات التالية:

- نوعية التعليم الابتدائي: المرتبة 103 من بين 134،  
- نوعية إدارة المدارس، المرتبة 117 من بين 134  
بلدا،

فلهذا الغرض، إضافة إلى تحسين نوعية التعليم، لا بد في البداية من:

1 - الاعتناء بالمربي من عدة جوانب وأخص بالذكر الجانب الاجتماعي، العلمي والمعرفي،  
2 - تكريس مبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف من خلال بعث - مثلا - برنامج المدارس ذات الأولوية التربوية حيث تفتقر - السيد الرئيس - بعض المدارس في الوسط الريفي والمناطق الجبلية إلى الكثير من التحسينات ناهيك عن الكماليات،  
3 - التفكير في نظام جديد باسم الخدمات المدرسية، يأخذ على عاتقه تسيير النقل والإطعام المدرسي بطريقة عقلانية مدروسة وإعفاء البلديات،  
4 - التأكيد على جود المكتبات المدرسية داخل فضاء المدرسة وإلزاميتها في أي مخطط أو هيكل تربوي.

السيد الرئيس، في ميدان البحث العلمي: إن الجهود التي بذلت إلى يومنا هذا الجديرة بالتشجيع، وبالرغم من ذلك، فإن الاستغلال الأمثل لطاقت

محدود على الجانب الجزئي فيما يخص المؤسسات والتشغيل.

أما بالنسبة لترتيب مؤشر التنافسية العالمي الذي يحوي في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي حيث يقيس المنظومة المترابطة والمتكاملة من المتطلبات الأساسية والعوامل المحفزة للكفاءة، والابتكار، فالأمور - السيد الرئيس - لم ترق بعد إلى المبتغى حيث احتلت بلادنا المرتبة 99 من بين 134 بلدا، رغم الجهودات الكبيرة المبذولة، للتذكير أحسن دولة عربية احتلت المرتبة 26.

وتحليلا لمؤشر المؤسسات والذي احتلت فيه بلادنا المرتبة 102 من بين 134، نجد أن من أكثر الصعوبات والإشكالات من بين 15 المصنفة عالميا والتي تحد من ممارسة الأعمال التجارية وتعرقل المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وتشكل هاجسا لهم في بلادنا:

1 - صعوبة الحصول على التمويل والقروض،  
2 - البيروقراطية التي لم تنجح بعد الحكومة في استئصالها،

3 - الفساد الذي يشكل هاجسا كبيرا،  
إن للاستقرار والأمن جاء في المرتبة 13 و15 من بين 15 إشكال المصنف على المستوى العالمي، أي بمعنى أن بلادنا اعتبر بلدا مستقرا وآمنا وهذا بفضل سياسة المصالحة الوطنية التي أقرها السيد رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس، إن بلادنا تحررت تماما من التبعية المالية وهذا ما تترجمه المراتب الممتازة: 08 من بين 134 بلدا من حيث الفائض/ العجز الحكومي، المرتبة 23 من حيث الدين الحكومي، المرتبة 04 من حيث معدل المدخرات الوطنية، واستعادة الأمن عبر كامل التراب، لكن - السيد الرئيس - ما زلنا نعاني من آفات أخرى خلفتها الأزمة، منها غياب الحس المدني، وانحرافات خطيرة أخرى عديدة تشوب الانسجام الاجتماعي، وتعرقل الجهود التي تبذل في سبيل التنمية، هذه الانحرافات - السيد الرئيس - وجب التصدي لها في المدى القريب بتهذيب المحيط من خلال زيادة عدد أعوان السلك العمومي برفع طاقات



حد للتبذير بكل أشكاله،  
 - تكريس مبدأ تعزيز متابعة إنجاز المشاريع العمومية وتدعيم جودة تنفيذها، احترام الآجال والتحكم في كلفتها،  
 - إضفاء مزيد من النجاعة والشفافية والجودة على الصفقات العمومية.  
 السيد الرئيس، لا نستطيع الكلام عن إصلاح منظومة التعليم العالي بدون التفكير في الإصلاح الفعلي لمنظومة الخدمات الجامعية باعتماد نظام دعم مباشر جديد، يتم التفكير فيه، يضمن من جهة، الحفاظ وترشيد أموال الدولة الباهظة، ومن جهة أخرى، استقلالية الطالب في اختيار نمط حياته، لتمكينه من الاهتمام بدراسته فقط وذلك بتحرير كل من الإطعام، النقل والإيواء وتوجيههما نحو القطاع الخاص وفق دفتر شروط، للتكفل بهم وتقديم خدمات أكثر ملائمة للطالب بإعطائه منحة مباشرة متناسبة مع نتائجه السنوية وما دور القطاع إلا التوجيه والتنظيم.  
 السيد الرئيس، إن دعم الأسعار ليس بحل عادل ولا يمثل مقياساً للعدالة الاجتماعية، لأنه يمكن كل الطبقات الاجتماعية من الاستفادة منه، حتى الأثرياء منهم وأيضاً مواطنو الدول المجاورة بسبب التهريب عبر الحدود.  
 هذا الدعم من الوجة الاقتصادية، لا يشجع الإنتاج، كما أنه إجراء ذو عواقب وخيمة في المدى المتوسط والبعيد، ومن الوجة الاجتماعية يشجع التهريب والمضاربة وخاصة مع بروز الأزمة المالية العالمية التي ستضرب أغلبية البلدان والتي ستلهب أسعار السلع في الأسواق الدولية في اتجاه، سيصعب على الحكومة الاستمرار في دعمها. فيجب المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، بإيجاد ميكانيزمات جديدة في المدى القريب لمساعدة الفئات المعوزة والمتوسطة تتضمن إعادة النظر في الضريبة على القيمة المضافة بتشجيع الاستهلاك وبالتالي الإنتاج فمن غير المعقول أن تعفى بعض المواد الخام من هذه الضريبة في حين أن نفس المواد المصنعة تبقى خاضعة لها.

البحث العلمي تبقى دون تطلعات البلاد والاحتياجات الوطنية في جميع المجالات حيث كانت المراتب كما يلي:  
 - هجرة الأدمغة، المرتبة 123 من بين 134 (نزيف)،  
 - نوعية مؤسسات البحث العلمي، المرتبة 108 من بين 134 بلداً،  
 - إنفاق الشركات على البحث العلمي، المرتبة 116 من بين 134 بلداً،  
 - التعاون بين الجامعة والصناعيين في مجال البحوث، المرتبة 124 من بين 134 (يعني لا يوجد تعاون)،  
 - الابتكار وتطوير العوامل الفرعية: المرتبة 126 من بين 134 بلداً،  
 - مدى تدريب ورسكلة الموظفين بمختلف القطاعات، المرتبة 128 من بين 134.  
 لهذا فلقد أضحي جد ضروري:  
 - تسجيل البحث العلمي كأولوية وطنية... (واعتباره أحد العناصر الأساسية لسياسة الاستثمار في كل القطاعات، وبعدها هاما لتأهيل المؤسسات ومرافقتها،  
 - إعداد نظام أساسي خاص بالباحثين القارين، والاعتناء بالكفاءات وتحفيزها للحد من هجرة الأدمغة، والإسراع في إنشاء البنية التحتية المتقدمة الداعمة للبحث العلمي،  
 - على الحكومة إيجاد ميكانيزمات لتشجيع شركات القطاع الخاص على تبني والإنفاق في البحث العلمي، كما هو معمول به في الرياضة.  
 السيد الرئيس، إضافة إلى إعادة بعث محافظة التخطيط والاستشراف التي أكد عليها السيد رئيس الجمهورية حتى تتمكن من لعب أدوارها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الوطنية، تفادياً للوقوع في خيارات اقتصادية خاطئة كخيار الخصخصة وقانون المحروقات في طبيعته الملغاة، ألا ترون السيد الوزير أنه أضحي من الحتمي التفكير في إنشاء مرصد وطني للصفقات العمومية، يوضع تحت وصاية مستقلة، ل:  
 - ترشيد النفقات العمومية بشكل أكبر ووضع

فرص عمل، خاصة إذا ما علمنا أن أكبر الدول المتطورة لم يسبق وأن أنجزت مثل هذا العدد بالقياس إلى نفس الفترة الزمنية. لكن السيد الرئيس هناك نقطة متعلقة بالنوعية في الإنجاز والسكن غير اللائق (وعلى الخصوص الأحياء القصدية) التي وجب:

– تعجيل القضاء على الأحياء القصدية والسكن غير اللائق بإسراع إنجاز السكنات التي سيؤهلها سكان هذه الأحياء،

– تشجيع الاستئجار لكل طبقات المجتمع وفق ميكانيزمات جديدة كإعطاء الإمكانات للمحدثين العقاريين للبناء والكراء وفق دفتر شروط يتفق عليه مسبقا في ظل تواجد فئات كثيرة تحبذ الاستئجار (الكراء) بدلا من الشراء؛

– إعادة بعث برنامج السكن عن طريق البيع بالإيجار «عدل» بصيغة جديدة،  
– المزيد من الدعم للبناء الريفي.

في ميدان الأشغال العمومية: جاءت الجزائر في المرتبة 48 من حيث الهياكل القاعدية (البنية التحتية)، وخاصة شبكات الطرق والمنشآت العملاقة.

نشيد بالجهود المبذولة في هذا القطاع الذي يبرز إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد وتعزيز أسس البنية التحتية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لكن هذا لا يجب أن ينسينا النوعية التي رتبنا بلادنا كما يلي:

– نوعية البنية التحتية الشاملة، المرتبة 85 من بين 134،

– نوعية الطرقات، المرتبة 77، من بين 134،

– نوعية البنية الأساسية للسكك الحديدية، المرتبة 63 من بين 134،

– نوعية الهياكل الأساسية للموانئ، المرتبة 103 من بين 134،

– نوعية البنية التحتية للنقل الجوي، المرتبة 106 من بين 134،

لكل هذه المؤشرات لا بد من:

– السهر بشكل مستمر على نوعية المنشآت وتحسين الخبرة الوطنية وضرورة المحافظة على

ألا ترون السيد الوزير أنه، في المدى المتوسط، لا بد من:

1 – إعادة النظر في الكيفية التي يتم بها هذا الدعم بإعداد خريطة جيوب الفقر وإحصاء كل طبقات المجتمع وشرائحه من فئات جد معوزة محتاجة ومتوسطة عبر كل بلديات الوطن،

2 – دعم جيوب الطبقات المتوسطة والمعوزة وليس دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع مباشرة عن طريق الأجور.

السيد الرئيس،

في ميدان الصحة: احتلت الجزائر المرتبة 76 مع الترتيب بينا من ناحية عوامل تعزيز الفعالية، فإن الترتيب هو 113 من بين 134 بلدا.

هناك تقدم كبير سجلته البلاد في ميدان الهياكل الطبية بشتى أنواعها، إلا أن هذا التقدم المسجل لا ينبغي أن ينسينا ضرورة تحسين الخدمات لفائدة المواطنين حتى تكون بالفعل في مستوى الجهود التي تكرسها الدولة، فنظامنا الصحي بحاجة، اليوم وليس غدا، إلى إعادة هيكلة من القاعدة إلى القمة أي بدء بالأمور الخدمية البسيطة على مستوى الاستقبال والنظافة، ومن ثم التمريض والخدمات من إيواء وإطعام، انتهاء بالجهاز الطبي والإداري.

لكل هذا وجب:

– تطبيق مخطط تكويني للاختصاصيين، الأطباء العاميين وشبه الطبيين،  
يتماشى والاحتياجات التي رافقت التطور الكبير لهذه الهياكل والمنشآت،

– ضرورة تحسين تسيير المستشفيات وفصل الإدارة الطبية عن الإدارة الخدمية والتقنية.

– إتخاذ جميع التدابير لوضع حد للعزلة التي يعاني منها سكان المناطق المعزولة لما يتعلق الأمر بتوفير العلاج، بما في ذلك الخاص بالأمومة.

في ميدان السكن: نشيد بالقفزة الكمية في هذا القطاع المتمثلة في برنامج إنجاز مليون وحدة سكنية هذا الإنجاز يعتبر تحديا كبيرا ومجهودا معتبرا بذل من طرف السيد رئيس الجمهورية والذي مكن من تلبية العديد من الطلبات فضلا عن خلق

ألا تخشون السيد الوزير أن تعيش الجزائر نفس الأزمة التي عصفت باقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا سنة 1997 والتي أعطت الاقتصاد الآسيوي بمجرد أن بدأت الشركات متعددة الجنسيات في تحويل فوائدها الضخمة نحو الخارج مما دمرها بشكل كامل ودفعتها للسقوط في أحضان الهيئات المالية الدولية التي فرضت عليها إجراءات تصحيحية خطيرة جدا لا تزال عواقبها الاجتماعية إلى اليوم؟ وهل الإجراءات الأخيرة التي قمتم بها كفيلة للتصدي لهذه المعضلة؟

لقد لوحظ أن بعض البنوك تقتصر على تمويل عمليات التجارة الخارجية أو تشجيع قروض شراء السيارات. ألا ترون السيد الوزير أنه حان الوقت لمراجعة شروط عمل هذه البنوك بإعداد دفتر أعباء جديد يحدد بعض المقاييس كما وجب عليها وعلى المؤسسات المالية تخصيص جزء مهم من حقائبها لتمويل الاستثمار تمويلًا حقيقيًا وليس الاقتصار على العمليات البسيطة وتلك القائمة على المضاربة. أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد كريم عباوي، طبعاً المداخلة لم تنته بعد، بالإمكان تمكين السيد الوزير واللجنة منها وسوف تنشر كاملة كما أسلفت الذكر في الجريدة الرسمية لمداورات مجلس الأمة. الكلمة الآن للسيد نور الدين بلعرج.

**السيد نور الدين بلعرج:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛ السادة الوزراء ومرافقوهم؛ زميلاتي زملائي؛ الأسرة الإعلامية؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي مناقشة قانون المالية لسنة 2009 في ظروف اقتصادية وطنية وإقليمية وعالمية خاصة جدا، فسنة 2009 هي خاتمة البرنامج الخماسي

البيئة والتراث البيئي للبلد.  
- ضرورة ديمومة وترشيد العمليات التي ينبغي إدراجها في البرنامج الخماسي المقبل تماشيا والجهود الوطنية الجارية بخصوص شبكة طرق المواصلات بما فيها الشبكة الوطنية للسكك الحديدية،  
- تعزيز وصيانة شبكة الطرق الوطنية والولائية والبلدية حتى يستفيد المواطنون عبر كامل التراب الوطني من تحسين شبكة الطرقات،  
- توفير شروط صيانة منشآت الأشغال العمومية.

في ميدان الجماعات المحلية: إن نظام الجماعات المحلية مؤسس على مبادئ كلاسيكية طبقا للمصالح العميقة للشعب الجزائري في تسيير شؤونه الخاصة، ذلك أن التسيير الموروث والهيكل لا يتماشى والظروف والتغيرات الاجتماعية في الجزائر لذلك لا بد من:

- الإسراع في مراجعة قانون البلدية والولاية،  
- تغيير نمط التسيير،  
- توفير كل الإمكانيات المالية والمادية والبشرية لعصرنة وتحديث الخدمة العمومية وتسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين في مجال الحالة المدنية باستعمال التكنولوجيات الحديثة.

السيد الرئيس، كشف بنك الجزائر في مذكرة مؤرخة في جويلية 2008 بأن تحويلات الشركات الأجنبية في الجزائر بالعملة الصعبة بلغ 15 مليارا و700 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2005 و2007 مقابل 06 مليار و500 مليون دولار ما بين 2001 و2004 أي ما مجموعه 22 مليار و200 مليون دولار ما بين 2001 و2007 جزء كبير منه لفائدة خدمات تقنية، في وقت تسجل الجزائر نزيفا لقدراتها ومؤهلاتها.

ألا ترون السيد الوزير أن التحويل الكبير لرؤوس الأموال الجزائرية إلى الخارج سواء من خلال استيراد المواد والسلع المختلفة أو الخدمات أو فوائد الشركات خطر ونزيفان حقيقيان وسيجبر بلادنا على اللجوء إلى البترول لدفع فوائد المستثمرين الأجانب؟

من الأحسن أن تحضروا لنا الحساب الإداري وكبرلمانيين نطلع على أموال الدولة وكيفية وصولها للشعب أو للمؤسسات، والجدير هنا أن نجد المطالبة بتقديمه للبرلمان في أقرب وقت ممكن.

سيدي الرئيس؛

إذا كان قانون المالية لسنة 2009 جاء بإجراءات ضريبية جديدة وتحفيزات جبائية وتشجيعات استثمارية هامة الهدف منها هو التنوير أو توزيع التحصيل الجبائي والتخفيف من الاعتماد على الجباية البترولية، أنت تعلم بأنه ليس لدينا مدخول ما عدا الجباية البترولية وفي الحقيقة نحن طالبنا بالفلاحة، بالفلاحة تأتي بعد البترول. لكن تفاجأت بقرض الرفيق الذي خلقته هذه الوزارة فهي تصب الماء في البحر، يعني من لديه البحر يضيفون له (الإيفري) وهو يعلم بأن كل المستثمرات التي قسمت في 87 الخاصة بالفلاحة ليس لها عقد ملكية والشرط الأساسي في البنك هو عقد الملكية، حوالي 54 وثيقة، الوثيقة الرسمية هي عقد الملكية.

هم ليس لديهم عقد ملكية، يعني يبقى الأثرياء فقط أو أولئك القياد هم الذين يأخذون الأراضي، لم أوضح هذه الأمور ولكن اليوم سأوضحها لك السيد وزير المالية لأن الأمر يعينك، وقد راسلناك مراسلة رسمية من طرفي، وحتى أعطي توضيحا لأنهم قالوا لي بأنني لم أوضحها في المرة السابقة، أنت تعلم بأن القانون 90-25 رد الأراضي المؤممة إلى أصحابها من بينها القياد ولكن قالت لهم، خذوا أراضيكم. هؤلاء القياد الذين جاؤوا إلى الشلف فالأراضي المقدره بحوالي 600 أو 700 هكتار ليست لهم وهناك أدلة ووثائق وأنت السيد الوزير - وأنت مشكور - راسلت مدير أملاك الدولة في الشلف في شهر مارس الماضي وأمرته بتطبيق القوانين حرفيا وإذا أردت أن أقرأ لك المراسلة فسأفعل - وأنت مشكور - وبعثتها إلى السيد والي ولاية الشلف سابقا والذي هو موجود حاليا في ولاية عنابة ذكره الله بخير إن شاء الله، وهو الذي أوقف تلك الأمور التي كانت سوف تصبح كارثة.

(2005-2009) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية والذي جعل الجزائر ورشة كبيرة، وهذا ما عكسته ميزانية التجهيز الضخمة إلى جانب البرامج الخاصة للهضاب العليا والجنوب والبرامج الإضافية خاصة برامج العاصمة. وعلى الصعيد العالمي فالجزائر لن تكون في منأى عن الأزمة المالية التي تجتاح المؤسسات المالية في العالم في الآونة الأخيرة.

هنا بودي طرح سؤال على السيد معالي الوزير: رأيت في التلفزة أن كل العالم خائف من الأزمة العالمية إلا عندنا نحن حين يسأل وزير المالية يقول إننا في منأى عنها!

بودنا أن توضح لنا إن لم تمسنا هذه الأزمة الاقتصادية - ونحن حقيقة خائفون على أنفسنا وعلى أولادنا - ولهذا أطلب من معالي وزير المالية أن يوفر لنا المعلومات الخاصة بانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني في ظل شح المعلومات وقلة المعطيات.

السيد معالي الوزير، على الأقل كان عليك أن تبعث لنا وثيقة توضيحية أو بتخصيص جلسة عمل أو جلسة استماع حتى يعلم المواطن بأنه سوف لن يكون هناك قلق لأنك تعلم بأن بعض الحجبيات - السيد الرئيس - وبعض القلائل بدأت تصيب المواطنين.

فأظن أننا نستبشر خيرا بأن هذه الأزمة لا تمسنا لكن بتوضيح من طرفكم أحسن من أن يكون من طرفنا.

سيدي الرئيس، إن الزلزال المالي الذي يضرب السوق المالية العالمية هذه الأيام يجعلنا نلج في طلب استحداث جهاز أو هيئة لتقييم الأخطار وحماية الاقتصاد الوطني ومنظومتنا المالية من الآثار السلبية لهذه الأزمة أو الحد منها على الأقل.

السيد الرئيس؛ يبقى القانون الإطار لقوانين المالية مطلبا برلمانيا ملحا - أقصد هنا الحساب الإداري - قصد القيام بواجب الرقابة والمتابعة على أحسن وجه برغم الوعود الكثيرة بعرضه على البرلمان نحن لدينا الثقة الكاملة فيكم دون شك، لكن



الآن للسيد الشايب بن سعيدان.

**السيد الشايب بن سعيدان:** شكرا سيدي الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على  
أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السادة معالي الوزراء،  
السادة والسيدات الزملاء أعضاء مجلس الأمة  
الموقر.

رجال الإعلام،  
أيها الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛  
فإن مناقشة قانون المالية لسنة 2009 يأتي وسط  
أحداث محلية ودولية ذات صلة وعلاقة مباشرة  
بقانون المالية يتحتم علينا الخوض فيها.

فعن الأحداث المحلية، إن أهم ما ميزها، تلك  
الفيضانات التي اجتاحت عدة ولايات من الوطن  
خلفت خسائر بشرية ومادية كبيرة وتأتي ولاية  
غرداية على رأس تلك الولايات التي لم تكتمل فرحة  
العيد عند سكانها هذه السنة وبهذه المناسبة نتقدم  
بتعازينا القلبية الحارة لضحايا هذه الكارثة الطبيعية  
سائلين المولى عز وجل أن يجعلهم في عداد  
الشهداء، كما لا يفوتنا كذلك أن ننوه بالهبة  
التضامنية الشريفة من جميع ولايات الوطن  
لمساعدة إخواننا ماديا ومعنويا وكذا الأعمال  
الجبارة لأفراد الجيش الوطني الشعبي في هذا  
الشأن.

كما نتقدم بجزيل الشكر للسلطات المركزية  
والمحلية على الوقوف الميداني عن حجم الخسائر  
واعتبار تلك المناطق منكوبة والسعي لتعويضها.

وهنا لا بد أن نغتنم الفرصة لدعوة الحكومة إلى  
ضرورة التشديد الصارم لمنع البناءات والمنشآت  
في مجاري أو بمحاذاة الوديان والعمل على تفعيل  
مصالح الأرصاد الجوية للتنبؤات العلمية مسبقا  
لأخذ الحيطة والحذر قبل وقوع الكارثة وعليه فمن  
المطلوب أن يحتل موضوع التعويضات من جراء  
الكارثة حيزا معتبرا وأمرا عاجلا في قانون المالية

السيد الوزير، ذهبت إلى السيد مدير أملاك الدولة  
وقلت له بأن الإجراء ساري ولا بأس، حذفتم له 50  
هكتارا وبقيت له 500 هكتار، واصلوا!

قال لي كانت الأمور تسير جيدا ولكن يا أخي الله  
غالب جاءتني من فوق.

قلت له إذ جاءتك من طرف رئيس الجمهورية  
فليس هناك مشكل ولكن من غير رئيس الجمهورية  
فلا نعترف لأنك لم تبعثها له أنت.

ما أقوله لك هذا هو واقعي وهو (الله غالب عليه)!  
إذا كان قانون المالية لسنة 2009 جاء بإجراء  
ضريبة جديدة.

السيد وزير المالية، بما أن الذي يهكم هو المال  
ويهمنا كلنا (OPGI) لديها كل المداخل على مستوى  
الوطن، وأنت تعرف بأن البرنامج الضخم لمليون  
سكن الذي صدر من طرف رئيس الجمهورية، الكل  
يدفع مبلغ الإيجار وذلك المبلغ يدخل إلى صندوق  
(OPGI) ولا يدخل إلى خزانة الدولة، فإذا دخلت تلك  
الأموال الناتجة من الكراء فقط إلى خزانة الدولة،  
نبنني أكثر من مليون (LSP) أو (Social) هذه أظن أنه  
لا يتحكم فيها غير المستقبلين، فكل هذه الأموال  
تدخل فقط في الصناديق.

كذلك السيد معالي الوزير وأظن أن الوقت انتهى،  
قانون البلدية والولاية، متى يأتي هذا القانون؟ فكل  
عام يعدوننا به لأنه بالنسبة للبلدية فالتخفيف من  
الاعتماد في الجباية البترولية نطمئن من ناحيته  
وتبقى بعيدة عن المستوى المطلوب.

ولهذا فإذا جاء قانون البلدية وحرر البلديات  
فأظن أن الله يأتي بالخير.

سيدي الرئيس، لا يخفى الأثر السلبي كذلك  
—وأردت ذكر هذا لأنه من صلاحياتك السيد الوزير—  
تقوية مفتشيات (I.I.G.F) لأن كل مؤسسات الدولة  
تصاب بالارتعاش لما تسمع عن (I.I.G.F) تلك، أضف  
لها إمكانيات أكثر وأكثر حتى تتحرر وتراقب لأننا  
نقرأ كثيرا عن اختلاسات في البنك واختلاسات في  
البريد، حتى يؤلمك قلبك، شكرا وبارك الله فيكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد نور الدين، الكلمة



لسنة 2009، لإعادة الحياة الطبيعية لسكان هذه الولايات المتضررة.

أما عن الأحداث الدولية التي لها تأثير وانعكاسات مباشرين على ميزانيات الدول، فتمثلها تلك النكبة التي منيت بها دول الغرب وعلى رأسهم أمريكا الشمالية التي تعرضت إلى أزمة مالية عالمية نزلت كالصاعقة، أفلست من جرائها البنوك والمؤسسات المالية هذا الزلزال الذي تسبب فيه النظام الربوي من خلال الرهن العقاري بأمريكا وعمليات التوريق لسندات القروض ومشتقاتها أدى إلى تراكم الفوائد الربوية وحلت الأزمة معلنة فساد وعدم صلاحية التعامل الاقتصادي بهذه المبادئ وصدق الله عز وجل إذ يقول:

«يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأنونا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون».

ويجدر بنا ونحن نناقش قانون المالية أن نستلهم العبر من هذه الأزمة ونعمل على:

1 - إعادة النظر في النظام المصرفي الجزائري ومن الأفضل أن ننحو ما نحت إليه عشرات البنوك بأمريكا والعديد منها في أوروبا التي اختارت التعامل بمبادئ الاقتصاد اللاربوي فكانت في منأى عن كثير من المخاطر خلال هذه الأزمة.

2 - ندعو البنك المركزي إلى تطبيق سياسة مصرفية ناجحة من خلال عمليتي المتابعة والمراقبة الصارمتين تحسبا لأي مخاطر ومن أجل ضمان نظام مصرفي ناجح.

3 - نحذر من الآثار السلبية الناجمة عن هذه الأزمة وخاصة إذا تراجعت أسعار النفط وهنا نقترح وضع خطة مالية تتصدى لهذه الانعكاسات.

أما عن قانون المالية الحالي الذي يتكفل باستكمال المرحلة الأخيرة للبرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا فإننا:

أولا، نسجل الارتفاع الواضح لميزانية التجهيز من سنة إلى أخرى وخصوصا هذه السنة وهذا

شيء إيجابي.

كذلك نثمن التدابير المتخذة لتشجيع الاستثمار ونؤكد في هذا المجال على ضرورة الاهتمام بما يلي:

1 - القطاع الفلاحي أكثر لما له من أهمية اقتصادية مستقبلية للبلاد ولأن أي سياسة اقتصادية تعتمد شبه كلية على مداخيل المحروقات فهي سياسية غير ناجحة وتبقى دائما خاضعة لتقلبات سوق النفط.

2 - دعم أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تحتل رقما معتبرا في قانون المالية لما لها من أهمية بالغة في النهضة الاقتصادية وتشغيل الشباب وانتشاله من براثن الآفات الاجتماعية وامتصاص أزمة البطالة.

3 - رفع ميزانية البحث العلمي وتسجيل برامج هامة في هذا المجال لتطوير البلاد واللاحق بركب الدول المتقدمة كما حدث هذه الأيام مع دولة الهند من خلال ولوجها غزو الفضاء وقد كانت تعد من الدول النامية الأكثر فقرا ولكنها تقدمت بالبحث العلمي.

4 - كما نود أن يعتمد قانون المالية هذا سنتي 2007-2008 منكوبتين بالنسبة للموالين نظرا لحجم الخسارة التي منوا بها جراء الجفاف خصوصا المنطقة السهبية من الوطن.

5 - كما لا يفوتنا في هذا المجال ونحن نناقش هذا القانون ونحن نتكلم عن عملية الزيادات أي زيادة الأجور الأخيرة أن ندعو كذلك إلى ضرورة الرفع من منحة الطالب الجامعي والمرأة الماكثة في البيت.

6 - والشيء الذي نأسف له كثيرا في هذا القانون، سيدي معالي الوزير، عودة الحكومة إلى جيوب المواطنين بحثا عن موارد جديدة وذلك من خلال اعتماد الرسوم على السيارات الجديدة والتي لم تكن أصلا متوازنة بين شرائح المجتمع وكان من الأفضل التفكير في موارد أخرى خارج هذا المجال؛ وعليه ندعو إلى إعادة النظر وإلغاء هذه الرسوم، وفي الأخير سيدي الرئيس لا يفوتنا وقد تزامنت هذه المناقشة مع الدخول الجامعي 2008-2009

سيدي الرئيس، إن ما يشغل بال مواطنينا في ولاية تمرناست لحالة يرثى لها أصبحت مضغمة في أفواه الخاص والعام، وتتمثل في الهجرة اللاشعرية، فوضى تطرح عدة تساؤلات عن ظواهر سيئة من الانحراف والأمراض المتنوعة والخطيرة تحتاج إلى وقفة لتنظيمها ووضع قواعد للسيطرة عليها وأناشد السلطات المركزية لدراسة هاته الوضعية ووضع حد لها حتى لا تتفاقم.

السياحة: بالإضافة على كل الإجراءات المهمة المتخذة، لكنها مازالت في حاجة إلى تعزيز وترقية تتناسب ومردودها المادي ومجالها الفكري والثقافي ومساهمتها في الحضارة الإنسانية.

الجالية في عين اينمغريت الحدودية:

سيدي الرئيس، الجالية هي امتداد للنسيج الاجتماعي ولعبت ولا زالت تلعب دورا رائدا في فرض عدة توازنات، وارتباطها بالأرض الأم قوي وفعال يحتم علينا معالجة هذا الملف بعناية وشرح لتبقى الروابط متينة والدور أكثر فعالية.

السكن: وأقصد السكن الاجتماعي والريفي والترقوي الذي يلعب دورا فعالا في النمو والتنمية بالإضافة إلى ضرورة التعجيل بتنفيذ تعليمات فخامة رئيس الجمهورية الداعي إلى إعطاء نموذج خاص لبناء السكنات، مع إيجاد آلية مناسبة وفعالة في التوزيع حتى يستفيد المحتاج الحقيقي.

الطاقة الشمسية:

تجربة أثبتت فعاليتها في المناطق الحياتية الكثيرة والبعيدة والمتباعدة نأمل أن تدعم هذه الخطوة لصالح المواطن في الجنوب الكبير.

الصندوق المشترك للجماعات المحلية F.C.CL:

نطرح هذا الموضوع لإعادة الاعتبار لأحقية بلدياتنا النائبة في الاستفادة من دعم هذا الصندوق، باعتبارها لا تتوفر على موارد، ولها مناطق حياة، وتمركز سكاني متباعد على الأقل الاستفادة منه ليس في تصفية الديون فقط بل لدعم حظائرها المهمة في الوصول إلى المواقع وتلبية دور البلدية المطلوب في الوصول لكل مواطن أيضا. أما فيما يخص الحصول على سندات الملكية في

التي خيمت عليه آثار حادثة اغتيال الأستاذ الجامعي ابن شهيدة محمد رحمه الله بجامعة مستغانم أن نستنكر الحادثة وندعو إلى ضرورة فتح قنوات الحوار أكثر بين الطلبة والأساتذة والإدارة والتفكير في مجالات مختلفة (الشغل، أوقات فراغ الطالب بالحرم الجامعي، نشاطات ترفيهية وتربوية ورياضية) سائلين المولى عز وجل أن يكتب الفقيه في عداد شهداء العلم، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الشايب بن سعيدان والكلمة الآن للسيد عبد الله برادعي.

**السيد عبد الله برادعي:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة؛

السادة الحضور.

إسمحوا لي سيادة الرئيس في هذه العجالة والبدائية أن أتقدم بأحر التعازي والمواساة إلى عائلات ضحايا فياضانات ولاية غرداية وبشار.

ويشرفني أن ألفت الانتباه إلى أهمية مثل هذه الجلسة الهامة المخصصة لإثراء ومناقشة قانون المالية لسنة 2009 هذا القانون الذي سيحقق نتائج ملموسة من خلال تنفيذ جزء هام من التدخلات.

كما يسعدني الإشادة بالعناية الطيبة التي يركز عليها فخامة رئيس الجمهورية والتي لاقت تنفيذا من السادة أعضاء الحكومة، غير أن هناك اهتمامات مازالت في حاجة إلى دعم وعناية وتكفل نلخصها لأهمية الوقت فيما يلي:

بالنسبة للتشغيل وبالمقارنة مع واقع البطالة وارتفاع الطلب على الوظيفة والمؤهلات المتوفرة محليا، فإن التشغيل يحتاج إلى منهجية وتنظيم محكم متوافق مع خصوصيات كل ولاية، يأخذ في الحسبان الأولوية، والقدرة على امتصاص البطالة والانحرافات الأخرى المنجرة عليها وتقيدها لصالح الشباب واليد العاملة المحلية تنفيذا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية وتوجيهات رئيس الحكومة.

استراتيجية مثل:

(أ) الفلاحة: والتي نوصي بتدعيمها كليا والاستثمار فيها عن طريق الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة.  
 (ب) السياحة: من الضروري الاستثمار فيها بقوة، لما نملكه من إمكانيات طبيعية لا ترقى إلى مصافها الكثير من الدول، وكفانا تذرعاً بالوضع الأمني لأنه تحسن كثيرا.

ج1) الصناعة: إنها قطاع ينتظر منه الكثير، إن نسبة 2,5% المحققة كنمو غير كافية، لذا يجب تعزيزها وتقويتها وزيادة إنتاجها.

خلاصة هذه الأسئلة: أصبح من الضروري التكفل بمسألة إيجاد حل عاجل للخروج من الارتباط الوحيد بسوق المحروقات، واعتماد الجزائر والجزائريين عليه فقط.

ج2) لا مفر من ترشيد النفقات والتحكم فيها، وهو ما يمكن أن يتأتى بطرق مختلفة، أهمها:  
 - إعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع المنتجة والضرورية.

- تجنب ثقافة وعقلية النظرة المريحة للوضع المالي واتخاذها ذريعة للتبذير وزيادة الإنفاق وحفر المزيد من العجز في الميزانية، دون اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات.

- تجاوز نقص الثقة في مناقشة وإبداء الرأي حول بعض مظاهر الإنفاق التي لا تؤتي نتائجها خاصة في بعض القطاعات التي لا تليق ولا ترقى للطلب والذوق.

ج3) الحقيقة، أنه لا مفر من الاستثمار الجدي في جميع القطاعات، ولا بد من الإرادة المتبوعة بالعمل على اتخاذ كافة الإجراءات للوصول إلى المبتغى، منها:

- تشجيع الصادرات، ولم لا إنشاء هيئة مخصصة تخصيصا لذلك، وبالمقابل خفض فاتورة الاستيراد.

- الإستغلال العقلاني لجميع الإمكانيات والموارد المتاحة (ماليا، ماديا، وبشريا).

- ضبط التجارة وتنظيمها، وفرض رقابة صارمة للاستثمار الأجنبي.

ولاية تمنراست، نلاحظ أن المواطن في هاته الولاية يعاني من هذا الموضوع، ونطالب في هذا الشأن بتسريع تسليم الدفاتر العقارية للمواطنين الذين تمت لهم عملية الترقيم (أي المسح العام) لأن جل هؤلاء المواطنين قد تمت عملية المسح لهم من 1991 لكننا نلاحظ بأسف عدم استفادتهم من سندات ملكيتهم.

أرجو من السيد الوزير التدخل في هذا الملف، وشكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله برادعي والكلمة الآن للسيد عبد الله بن التومي.

**السيد عبد الله بن التومي:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا: الوضع المالي الدولي

يعيش العالم أزمة مالية خطيرة مردها أساسا سياسات القرض وتدخلات المؤسسات المالية فهل يشكل ذلك خطرا على الاقتصاد العالمي الحقيقي مستقبلا؟ خاصة ونحن نسمع عن بيع الأسهم، والانسحابات من بورصة القيم المنقولة وغيرها من الارتباكات الحادثة.

ثانيا: الوضع المالي للجزائر

- كيف يكون الوضع المالي والاقتصادي لبلدنا لو ينفذ البترول (وهو طاقة غير متجددة) لما تعرف، أو تضطرب أسعاره كما هو الحال وهو سوق هشة وغير مستقرة؟

سؤال ثاني: كيف نتعامل مع الموارد المتاحة، إذا علمنا يقينا أنها قد لا تدوم، لاعتمادها على مورد وحيد وواحد وهو المحروقات؟

ثالثا: كيف نصل إلى ميزانية مستقرة، لا تتأثر بالتقلبات المختلفة، ولا تجعل الجزائري مهما كان منصبه في حالة مستمرة من الهزات؟

تلك أسئلة من الضروري طرحها.

لا مفر من إيجاد بدائل لمداخيل البترول، ولا مخرج إلا من خلال تنويع الواردات، إن ذلك لن يتحقق إلا من خلال الالتفات بصدق وبجدية لقطاعات

– عصرنة البنوك ونظام الدفع وإدخال البنوك الأجنبية مجال الاستثمار بدل الاكتفاء بقروض الاستهلاك.

– إن الاعتمادات الممنوحة بعنوان ميزانية التسيير حسب كل دائرة وزارية، ترتب قطاع الشباب في المرتبة الـ: 15 وهي في رأيي لا تتناسب إطلاقاً مع ما يجب القيام به من أجل التكفل بمعاونة هذه الفئة من أبناء الجزائر على ضوء جلسات الشباب التي تمت تحت رعاية فخامة الرئيس شخصياً.

– وهنا ألتمس من اللجنة المختصة، وهي مشكورة على العمل الذي قامت به، بأن تدرج توصية تتعلق بإنشاء مناصب عمل تربوية (Des éducateurs) على مستوى الثانويات والأحياء وحتى البلديات، مهمتها سماع الشباب، ونقل مشاكلهم قصد معالجتها بالطرق المناسبة.

– نلاحظ أيضاً تنوع البرامج الخاصة بالتشغيل، لفائدة الشباب والتي توزعت بين قطاعات مختلفة، خاصة التشغيل والتضامن مثل (Tipimo, CPE, ESILS, AFS, l'AIG) وغيرها. فلماذا لا يتم تجميع هذه الاعتمادات الضخمة الموجهة إلى هذا المجال واستغلالها في أنماط شغل دائمة ومباشرة للشباب.

سيدي الرئيس،

أسجل أيضاً بارتياح عند قراءة الميزانية تدعيم قطاعات استراتيجية ذات الصلة بثوابت الأمة المنصوص عليها دستورياً ونوصي بمزيد من الدعم لقطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي والصحة والشغل أشكركم سيدي الرئيس والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد عبد الله بن التومي والكلمة الآن للسيد حسين داود.

**السيد حسين داود:** شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أصحاب المعالي، السادة الوزراء؛

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

– التوظيف الأنجع لاحتياطي الصرف مع تفعيل التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص.  
– حماية المنتج الوطني بكل الوسائل والطرق الممكنة.

سيدي الرئيس،

إسمحوا لي بأن أبدي بعض الآراء والمقترحات والتوصيات، وذلك كما يلي:

– فتح مجال المساهمة لجاليتنا في الخارج، وتدعيمها وترغيبها للاستثمار في الجزائر، واستغلال أفكارها وإمكانياتها المالية والمادية.

– العناية والاهتمام بالنخبة والبحث العلمي خاصة ونحن نتحدث عن هجرة الأدمغة.

– فرض الرقابة الشديدة على الحدود ومحاربة ظاهرة التهريب، الغش الضريبي والتهرب الجبائي.

– الإهتمام بالجباية المحلية، ودعم الجماعات المحلية.

– رفع العراقيل على النمو خاصة الرقابة البيروقراطية عديمة الفائدة.

– تفعيل آليات الرقابة المختلفة، الإدارية، القضائية، وحتى البرلمانية بالشراكة مع الجهات الإدارية.

– تقييم السياسات العمومية لكل القطاعات.

– حماية الإطارات، خاصة عن طريق قانون فعال للصفقات العمومية، وترك عملية تحديد سقف التكلفة والأسعار بيد الإدارة لا بيد المتعامل (Ce qu'on appelle la fourchette des prix).

– ضرورة التحكم في الدراسات وكلفة الإنجاز وتجنب التحيين وإعادة التقييم، مما يعني الجدية في الدراسات والتخطيط المستقبلي.

– تدعيم المشاريع الكبرى، كالسدود، الطرق السيارة، الطرق السيارة، السكة الحديدية، والمنشآت القاعدية المتينة لتقوية الاقتصاد الوطني.

المتابعة الصارمة لاعتمادات الدفع من حيث فائدتها لمؤسسات الإنتاج من جهة، ومقابل المنتج لها من جهة أخرى.

– التحكم في الإنجاز من حيث النوعية، الأجال والنفقات.



اعتقادنا غير كافية مقارنة بكتلة الأجور التي تعرف ارتفاعاً مستمراً.

وعليه سيدي معالي وزير المالية يتعين النظر في إمكانية تدعيم الجباية العادية وتأمين الجباية البترولية دون إحداث اختلال كبير فالجباية العادية حالياً لا تغطي كتلة الأجور وهذا أمر يدعو إلى القلق سيدي معالي وزير المالية.

أبدي ملاحظة أخرى، أعتقد أن الدولة قد تكفلت ميزانيتها التجهيزية العام المقبل على الخصوص بتمويل آخر مرحلة من البرنامج الخماسي 2005 إلى 2009 ويشمل 2631 مليار دج في شكل رخص برامج و2598 مليار دج في شكل اعتمادات للدفع وعليه نعيد التأكيد السيد معالي وزير المالية على ضرورة تفادي تأخر المشاريع مما يترتب عن ذلك من ارتفاع متجدد لتكلفتها، وقد لوحظ في هذا المجال تأخر في العديد من المشاريع التي تعتبر هيكلية واستراتيجية على غرار مشاريع الميترو والهياكل القاعدية رغم توفر الموارد المالية.

مما يجعلنا نبحث في أطر غير تلك المتعلقة بالموارد المالية وحتى البشرية، لأنه لا شيء سيدي معالي الوزير يدفع للاعتقاد بوجود عوامل موضوعية تؤدي إلى تأخر في أغلب المشاريع بما في ذلك الاستراتيجية عن مواعيدها المعلنة.

سيدي الرئيس من الملاحظ على مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة فيما يخص نسبة النمو والمقدرة بـ 3% أنها متواضعة مقارنة بما يتم القيام به من التزامات مالية ومشاريع كبرى، خاصة وأن الدولة تظل هي المحرك الرئيسي للاقتصاد، عبر الإنفاق العمومي، فالملاحظ أن تأثير تراجع قطاع المحروقات ظل واضحاً.

أما فيما يخص قطاع خارج المحروقات فإنها متأتية أساساً من الإنفاق العمومي سواء تعلق الأمر بقطاع البناء أو الأشغال العمومية وهو نفس العامل الذي سيساهم في ارتفاع نسب التضخم وعليه يتضح بأن الضرورة تقتضي بعد انتهاء برنامج دعم النمو سنة 2009 تقييم الوضع العام، وكيفية إرساء قواعد جديدة لضمان تفعيل قطاعات اقتصادية

يتضح من القراءة المتأنية لمشروع قانون المالية أن الالتزامات والتعهدات المالية المحددة في المشروع تظل معتبرة إذ يتضمن مشروع قانون المالية 2009 زيادة ملموسة في ميزانية الدولة، لاسيما في المجالات الخاصة بالتجهيز والتسيير معاً، ويضع إجراءات هامة في مجال مكافحة التهرب الضريبي وهي تدابير لا يمكن إلا أن نثمنها حيث تبلغ نفقات الميزانية في مجملها 191,5 مليار دج بزيادة نسبتها 7% مقارنة بسنة 2008.

إلا أنه سيدي معالي وزير المالية لي بعض الملاحظات نتوقف عندها.

- أولاً: ضرورة ضبط وترشيد النفقات خاصة وأن عمليات إعادة تقييم المشاريع لا سيما تلك المتعلقة ببرنامج دعم النمو أضحت مقلقة وتثقل كاهل الميزانية أكثر، فعملية قيمة 40 مليار دولار كقيمة مالية راجعة لإعادة تقييم المشاريع تبقى معتبرة جداً؛ ما يحتم ترشيد وضبط ومراقبة أكبر لكيفية دراسة المشاريع المسطرة وإنجازها وضمان المتابعة لتفادي تكرار مثل هذه العمليات التي تعد نزيفاً مالياً حقيقياً سيدي معالي وزير المالية.

الملاحظة الثانية:

نلاحظ أن ناتج الميزانية سجل عجزاً كبيراً يفوق 2400 مليار دج أي بنسبة 5,20% من الدخل المحلي الخام وهي نسبة تبقى مرتفعة مقارنة بالمعايير المعتمدة دولياً هذا وإن توفرت الموارد من خلال صندوق ضبط المداخيل الذي يتوفر حالياً على أكثر من 4000 مليار دج.

وعليه سيدي معالي وزير المالية فإن الضرورة تقتضي البحث عن آليات تضمن خاصة تدعيم الجباية العادية لتفادي أي انكسار مفاجئ، لو تدنت أسعار النفط بصورة كبيرة على مدى زمني طويل.

الملاحظة الأخرى تخص مداخل الميزانية:

أما فيما يخص مداخل الميزانية التي تقدر بـ 2786 مليار دج منها 1628 مليار دج من الجباية النفطية مقدرة على أساس 37 دولاراً للبرميل الواحد من البترول و 1158 مليار دج من الجباية العادية أي بنسبة 10% مقارنة بنسبة 2008 فإنها تظل في



المداخل أما الأمر الثاني فهو التماشي مع المتغيرات الخارجية.

وفي هذا الإطار بودي أن أقسم مداخلتي إلى شقين: أتناول في الشق الأول الأمر المتعلق بالمتغيرات وأتناول في الشق الثاني بعض الأمور المتعلقة بالمداخل الخاصة بالمواطنين.

أولاً: وفيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية وأبدأ مداخلتي من حديث الساعة وما أثارته الأزمة العالمية المالية من نقاش وتهويل على الصعيد الوطني، وأعتقد أن نتيجة عدم اندماج النظام المالي الجزائري في المنظومة الاقتصادية العالمية جعلنا في منأى عن الآثار السلبية لهذه الظاهرة وإن كنت السيد معالي الوزير، أتخوف من أمرين:

أتخوف أولاً من انعكاس أثر هذه الأزمة على الدول العظمى ذاتها مما قد يزيد في التضخم، الأمر الذي قد يؤثر في زيادة الأسعار، وكما تعلمون نحن دولة مستوردة لا نصدر فقد يؤثر هذا الأمر علينا.

النقطة الثانية هي انعكاس الأزمة على انخفاض سعر النفط ونحن نعاني من التبعية لهذه المادة ولعل انخفاض الأسعار هذه الأيام لخير دليل على ذلك فهل قد نقع في أزمة أخرى لا قدر الله لسقوط حر لهذه المادة؟ وإذا ما أخذنا رقمين فقط وقارنا بينهما ففي 11 جويلية المنصرم كان سعر النفط 147 دولاراً وبعد ثلاثة أشهر أي هذه الأيام أصبح يتراوح ما بين 61 و62 دولاراً فالأمر يستدعي التنبؤ لكن أعتقد أننا في منأى عن كل هذه الآثار السلبية حتى وإن انخفضت هذه الأسعار لأننا ولا أريد أن أتكلم في هذه المداخلة عن احتياطي الصرف الموجود في صندوق ضبط الموارد لكنني أريد أن أتكلم عن طاقة أخرى هي في اعتقادي ربما في مستوى طاقة النفط أو أكثر منها ذلك من جراء موقعنا الجغرافي أننا نقع على أهم الحقول الشمسية في العالم، فمدة التشميس الكامل للتراب الوطني تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا وفي الصحراء، والطاقة المتوفرة يومياً على مساحة عرضية تقدر بـ 1 م2 تصل إلى 5 كيلواط في الساعة على معظم أجزاء التراب

خارج الإنفاق العمومي فحسب.

كذلك سيدي معالي وزير المالية نلاحظ أن مكونات ميزانية التجهيز وبشكل أساس قيمته 706 مليار دينار جزائري مخصصة للمنشآت الاقتصادية والإدارية و394 مليار دينار موجهة للفلاحة والري و234 مليار دينار جزائري موجهة للتربية والتكوين و220 مليار دينار جزائري لدعم الاستفادة من السكن و95 مليار دينار جزائري موجهة للبرامج التنموية للبلدية، ويجدر التذكير بأن ميزانية التجهيز قد انتقلت من 263 مليار في سنة 1998 إلى 669 مليار في سنة 2003 لتصل إلى 2598 مليار دينار جزائري في سنة 2009 أي بارتفاع قدره عشرة أضعاف في ظرف عقد من الزمن.

أما فيما يتعلق بميزانية التسيير فقد بلغ غلافها المالي 2594 مليار دينار جزائري أي ارتفعت بنسبة 10% مقارنة بالسنة الجارية وعلى ضوء ذلك السيد معالي الوزير نلاحظ أن الكلفة كبيرة جداً ويتعين ضمان متابعة النفقات بالخصوص ومآلها وخاصة أننا ندرك أن أول مظاهر هذا الإنفاق هو الارتفاع الكبير المسجل في فاتورة الاستيراد الذي يتوقع بلوغها ما بين...

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد حسين داود، والكلمة الآن للسيد محمد بن جديدي.

**السيد محمد بن جديدي:** شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل؛

السادة معالي الوزراء الأكارم؛

زميلاتي زملائي أعضاء المجلس الموقر؛

أسرة الإعلام المحترمين؛

الحضور الكريم؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2009 في سياق اقتصادي كلي يستهدف أمرين؛ الأمر الأول هو تعزيز مواصلة التوازنات الداخلية وكذا ترشيد

إن وضعية المتقاعدين من ذوي الدخل الضعيف والمتوسط وضعية مزرية تستوجب إصلاحا جذريا لتمكينهم من العيش الكريم، وأنا أتكلم عن هذه الفئة التي قدمت ما عليها تحضرني فئة أخرى قدمت كل ما تملك من النفس والنفيس هي فئة المجاهدين وأرامل الشهداء وأبناء الشهداء.

السيد الرئيس، للمجاهدين وللشهداء وذويهم حق على هذه الأمة لما قدموه لهذا الوطن، وبهذه المناسبة نثمن أية عملية لرفع معاشاتهم وتسوية وضعياتهم والعمل على توفير العيش الكريم لهم.

وما دمنا نناقش قانون المالية، أريد أن أتكلم عن تعليمة وزارية مشتركة بين وزارة المجاهدين ووزارة المالية والمديرية العامة للتوظيف العمومي والتي أرسلت للحكومة وللإدارة الولاية بتاريخ 29 أفريل 2008 تتعلق بكيفية تحديد تطبيق أحكام المواد 39 و40 و42 من قانون المجاهد والشهيد لفائدة الموظفين والأعوان العموميين الذين لهم صفة مجاهد، أرملة شهيد وابن شهيد العاملين في المؤسسات والإدارات العمومية...

(فالفقرة الثانية من هذه التعليمة تنص على أنه يتم تطبيق التدابير التي تجسد الامتيازات المحددة في المواد المذكورة آنفا، وهنا السيد الرئيس قبل أن أتحدث عن فحوى هذه التعليمة أريد أن أوضح أن ما ورد في هذه التعليمة وبالضبط في المواد 39 و40 و42 هي حقوق وليست امتيازات لهذه الفئة بل وفي اعتقادي هي أكثر من ذلك فهي دين على عاتق كل من الدولة والمجتمع.

أما عن تطبيق هذه التعليمة، وبالضبط بالنسبة لإضافة صنفين إلى التصنيف فإني أرى أنها تتضمن غموضا في التطبيق وتثير العديد من التساؤلات.

أولا متى يبدأ تطبيقها؟ هل من تاريخ صدور قانون المجاهد والشهيد أي من أفريل 1999؟ وهو في اعتقادي ما يجب أن يكون أم يبدأ تطبيقها من تاريخ صدور هذه التعليمة أي من أفريل 2008؟ وهذا إجحاف في حق هذه الفئة.

والتساؤل الثاني هو عن محل تطبيق هذه

الوطني أي نحو 1700 كيلواط في الساعة /م في السنة في شمال البلاد وتصل إلى 2263 كيلواط/م في الساعة في جنوب البلاد.

والمتوقع من مداخيل هذه الطاقة وما يشير إليه كذلك الخبراء أنها أكبر بكثير من مداخيل النفط وبالتالي أعتقد أنه قد حان الوقت للاهتمام بهذه الطاقة خاصة أن الكثير من الدول الأوروبية تعطي أهمية خاصة لهذه المادة ويكتسي هذا الأمر أهمية كبيرة لدى البلدان الأوروبية فإسبانيا وإيطاليا وألمانيا تعتزم كلها استخدام الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية في الجزائر ونقلها عبر الكابل لأوروبا، ذلك لأن الاتجاه العالمي اليوم يمضي نحو استغلال هذا المصدر الطاقوي.

وهنا أتساءل معالي الوزير، ما هي حافزة الإنجاز المخصصة لتطوير هذه السياسة الطاقوية التي لا تنضب؟

وهل تعتقدون أن ما أنجز خلال الـ 10 سنوات الماضية في هذا الإطار داخل الوطن والمقدر بنسبة 0.05 % من إجمالي الطاقة كاف ويعبر فعلا عن الرغبة في انتهاج هذا السبيل؟

وهل المخصصات المالية لهذا المجال كافية لتطوير هذه الطاقة البديلة غير الملوثة وأعتقد أن الأمر في غاية من الأهمية أي وجوب الاعتماد على هذه الطاقة.

أما عن الشق الثاني الذي أريد أن أتكلم عنه وهو مداخيل المواطنين.

فأنا أتكلم كذلك عن جملة من الجزئيات أبدؤها بأجور الطبقة الضعيفة والمتوسطة.

بودي أن أضم صوتي إلى صرخة كل موظف وعامل بسيط يستغيث من ضعف الأجور، فرغم الزيادات التي حدثت ورغم ما صاحب ذلك من قيل وقال فإن الأمر في اعتقادي يبقى غير كاف ما لم تتم تلك الزيادات على أساس رفع الأجر القاعدي للعامل لا على أساس زيادات عشوائية لا تواجه بأي حال من الأحوال وحش الغلاء الفاحش الذي يواجهه المواطن.

ثانيا: وضعية المتقاعدين:

الدولة بمختلف هياكلها وأجهزتها بالموضوع وقد ساعد على ذلك الزيادة الملحوظة في النمو خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى توفر احتياطي هام من الصرف.

لكن السيد الرئيس، تبقى عملية إصلاح أجهزة التشغيل مرهونة بالقضاء على مجموعة من السلبات التي مازالت تعرقل مسار التنمية بصفة عامة ومرونة حركية أجهزة التشغيل على الخصوص.

ولا أعتقد أنه بإمكاننا الوصول إلى مبتغانا في هذا المجال إلا إذا أعدنا النظر في جملة من الأمور أهمها:

1 - وجوب تبسيط الإجراءات الإدارية والمالية، والحد من ظاهرة البيروقراطية التي تنهش جسم إدارتنا وتشكل مكبحا أمام الاستثمار بوجه عام.

2 - وجوب إعادة النظر في آليات العمل البنكي وخاصة ما تعلق منه بالقروض البنكية المخصصة للشباب أصحاب المشاريع والتي تعتبر من أكبر المعوقات أمام الاستثمار الشباني وبالتالي المساهمة في عملية التشغيل.

3 - بالإضافة إلى كل هذه المعوقات فإن إشكالية غياب التنسيق بين مختلف القطاعات أثر سلبا في عملية التشغيل وخلق نوعا من التضارب في الصلاحيات وأفرز ضعفا في قدرة المؤسسات على تكيفها مع مختلف المستجدات.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ووفقكم الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد بن جديدي والكلمة الآن للسيد عبد القادر دحان.

**السيد عبد القادر دحان:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. شكرا سيدي الرئيس.

معالي السادة الوزراء ومعاونوهم؛

زميلاتي، زملائي النواب؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

التعليمية وأعتقد هنا أن المقصود من تطبيق هذه التعليمية هم أبناء الشهداء العاملين في المؤسسات والإدارات العمومية ذلك أن غيرهم استفادوا من تطبيق هذه التعليمية قبل صدورها وحتى أبناء الشهداء العاملين في القطاع الاقتصادي قد استفادوا منها ومنذ مدة.

وعليه السيد الوزير، نتساءل لماذا لم تطبق هذه التعليمية لحد الساعة ونحن على أزيد من نصف عام من صدورها؟ وما هي الصعوبات التي تواجه المراقبين الماليين على مستوى الولايات والتي حالت دون تطبيقها؟

ثم السيد الوزير ما حظ أبناء الشهداء المتقاعدين من المؤسسات والإدارات العمومية من فحوى هذه التعليمية التي لم تذكرهم؟ وكيف ومنذ متى يتم احتساب حقوقهم؟ وهل يمكن لنا أن نبشرهم باستيفاء حقوقهم من وعاء هذه الزيادات التي ذكرت عبر مختلف قوانين المالية؟

ثالثا: الإختلال في قطاع التجارة:

إن «الاقتصاد الموازي حيثما كان وكيفما كان حجمه يشكل خطرا يهدد التوسع الاقتصادي لاسيما من خلال التجارة غير الشرعية وتدهور الإنتاج وفقدان الجباية علاوة على الأخطار التي يشكلها على الصحة والأمن العموميين» هذا ما أكد عليه فخامة رئيس الجمهورية في أكثر من مرة.

لكن على الصعيد العملي الظاهرة في تقادم، ففي العاصمة فقط وحسب آخر الإحصائيات أكثر من 102 سوق غير شرعية، أما في المدن الداخلية حدث ولا حرج تكاد تكون كل الأسواق غير شرعية، فضاعت الجباية من الدولة وضاق الطريق عن المواطن وتأثرت صحة المستهلك من النوعية الرديئة للبضاعة، واحترار التاجر الشرعي في أمره أمام مختلف أجهزة الرقابة التي لا تعرف سواه، أسواقنا تنذر ناقوس الخطر، فهل من منقذ؟

رابعا: إصلاح أجهزة التشغيل:

السيد الرئيس، أعتقد أن هناك العديد من المؤشرات الإيجابية في مجال سياسة التشغيل في بلادنا، انطلاقا من توفر الإرادة السياسية واهتمام

رفع منح الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب إلى ضعف ما هي عليه الآن وجعلها في متناول كل مستحقيها.

والملاحظ أن منحة المسنين لا تفي حتى لربح المسجلين ببلدية ولايتنا مثلا ناهيك عن المبلغ الزهيد الذي لا يكفي لشراء الصابون لهذا الموسم. في مجال التربية والتكوين، جاء في القانون ما يسمى بمنحة التمدرس، هذه المنحة قد أقرها فخامة السيد الرئيس سنة 2000 لكن الملاحظ أنها لم تطبق كتعليمة حرفيا فمثلا توزع حصص على المؤسسات حسب المبلغ المالي المصب لتلك الولاية فنجد أنه لا خيار بأيدي المؤسسات أو مدراء التربية أو المشرفين والقائمين على القطاع فتعداد المعوزين قائمته طويلة لذا يجدون أنفسهم أمام شح مالي ولذلك نطلب مراجعة وإعطاء مبالغ مالية حسب تعداد المعوزين في هذه المناطق.

نرى أن عائلة متكونة من ستة أفراد يطلب منهم أن يختاروا واحدا من بينهم لكي يستفيد من هذه المنحة أظن أن هذا أمر غير مقبول لأنهم كلهم معوزون.

كذلك فيما يخص مجال السكن أرى أنه بالرغم من معاناة المواطن من غلاء أسعار مواد البناء وندرتها أحيانا وتكرارا لما طالبنا به من فوق هذا المنبر نرجو التفاتة جادة من كل من يعينهم الأمر، فهناك حوالي 10600 مستفيد بولاية أدرار جراء ظروف طبيعية وهي النكبات التي حدثت سنة 2004-2005 بمبلغ 50.000 دج وقد اعتبرهم الصندوق الوطني للسكن صنفهم في البطاقة الوطنية كمستفيدين من سكنات تساهمية وقد استفادوا كذلك باعتبارهم منكوبين، فنطلب من السيد وزير المالية ومن الجهات المختصة إيجاد حل لهؤلاء الإخوة إذ وصل عددهم ما بين 10600 مواطن إنه عدد معتبر فالمطلوب بالتحديد هو إما منح كل شخص 450000 دج للشخص ويعتبر مستفيدا أو تشطب أسماؤهم من البطاقة أو من الصندوق الوطني للسكن ويتركونهم ليتمكنوا من الاستفادة لاحقا.

النقل: إن ولاية أدرار أصبحت بفضل الله من المناطق الغنية بالخيرات العديدة كالبتترول والغاز

بادئ ذي بدء سؤالي موجه إلى السيد معالي وزير المالية قبل الشروع في هذه المداخلة؛ ما مصير الجزائر مما يعيشه العالم من أزمات مالية حادة أربكت عقول كبار الاقتصاديين في العالم وشكرا؟ هذا هو السؤال الأول.

ثانيا: جاء في قانون المالية مواصلة تخفيض أسعار الكهرباء لمناطق الجنوب فنثمن هذا المجهود الحكومي وأرجو أن يتوسع هذا التخفيض إلى المساحات الفلاحية الكبرى حتى يتمكن الفلاحون من إنتاج الحبوب أي القمح وغيره من الحبوب حتى نتخلص من التبعية الغذائية تدريجيا أو شيئا فشيئا، هذا بالنسبة لهذه النقطة والملاحظ كذلك أن شبكة الكهرباء في ولايات الجنوب وخاصة أدرار قد أظهرت عدم صلابتها وقوتها أمام العواصف الهوجاء والرياح والزوابع الرملية مما يسبب في غالب الأحيان سقوط الأعمدة وانقطاع التيار الكهربائي عن المدن والقرى والمداشر والمحيطات الفلاحية وقد يصل هذا الانقطاع إلى أسبوع بلياليه في بعض القرى.

لقد عشنا هذا الأمر ولا زلنا نعيشه فكلما هبت الرياح أو أتت الزوابع الرملية تسقط أعمدة تتسبب في انقطاع التيار الكهربائي عن القرى والمدن فأنا أقترح بدوري إعادة النظر في هذه الشبكة ولو بمد هذه الأسلاك في باطن الأرض حتى تكون في منأى من العوامل الطبيعية كالرياح وغيرها.

فيما يخص مجال التشغيل، أرى أنه قد آن الأوان للقيام بدراسة جادة ومعقدة لوضعية البطالة والبطالين في بلادنا وذلك بفتح مجالات الشغل المختلفة والتفكير مليا في إعادة بعث المؤسسات الاقتصادية والمالية التي حلت وخلفت ملايين البطالين والتكفل بالشباب خريجي الجامعات والمعاهد باتخاذ تدابير عاجلة في الأمدين القريب والمتوسط لامتناس البطالة في الجنوب خاصة الولايات التي تعرف تواجد شركات أجنبية ووطنية في مجال البحث والتنقيب على البترول على أرضها كأدرار مثلا وإعطاء الأولوية في إدماج ساكني هذه المناطق في الشغل.



خرجت الحكومة عن صمتها وهي تطمئن الشعب عن طريق نوابه في البرلمان أن الجزائر في منأى عن هذه الأزمة وبالمقابل يخرج خبراءنا الاقتصاديون بتصريحهم أن هذه الأزمة لها انعكاسات كبيرة على الدول العربية والجزائر من ضمنها ولسنا نفهم من نصدق الآن أم أننا لم نصل إلى درجة النضج البيولوجي أي سن الرشد حتى نستقبل مثل هذه المخاوف والاستعداد لها!

سيدي الرئيس، لقد بات واضحا الآن وللعالم كله أنه إذا عطست أمريكا أصاب الزكام أوروبا وأصاب الحمى آسيا ودخلت المستشفى إفريقيا ونحن نرى التراجع الكبير لأسعار النفط وهذه البداية.

سيدي الرئيس، أما آن الأوان أن ندرس بجدية مسببات هذه الأزمة وخاصة منها أن الشعب الجزائري بأكمله مرهون لدى البنوك الجزائرية: سكن، عقارات، سيارات، وفي ظل ارتفاع القدرة الشرائية ألا يأتي اليوم الذي نجد فيه بنوكنا أمام كم هائل من السيارات المستعملة والعقارات التي سوف تسترجعها هذه البنوك لعدم تسديد مستحقاتها؟ إذن كما حدثت الأزمة في أمريكا بسبب العقارات فيظهر لي أن الشعب الجزائري من إطارات وكذلك مواطنين مرهونون وأنا أطلب من السيد معالي وزير المالية أن يعطينا نسبة الأسر المرهونة أمام هذه البنوك سواء بالسيارات أو العقارات أو سكنات فقد نجد أنفسنا وربما يحين الوقت أننا لما نذهب لسحب مبلغ مالي في بنك من البنوك سيقوم هذا الأخير بإعطائنا سيارة مقابل الأموال ومستحقاتنا ونحن لا نتمنى أن نصل إلى ذلك.

أما النقطة الثانية والتي أود التدخل فيها فيما يخص الزيادات الأخيرة في الأجور والعلاوات.

سيدي الرئيس، لقد شرعت الحكومة في تطبيق هذه الزيادات لمختلف شرائح المجتمع والتي دخلت حيز التنفيذ منذ بداية 2008 فعلا هناك زيادات وهي كافية ومقبولة أو غير مقبولة قد نختلف في الأمر ولكن هناك زيادات والغريب في الأمر أنها قد مست تقريبا الجميع إلا المنتخبين المحليين إلى حد الآن بل على العكس فقد مستهم الانتقاصات وحرموا من الزيادات

وهي الآن دخلت مرحلة الإنتاج أني لا أشك حيث يؤهلها أن تكون قطبا اقتصاديا هاما يدر على البلاد خيرا كثيرا وإن المشروع الذي تكفلت به الدولة في توسيع شبكة السكك الحديدية نحو بشار شيء إيجابي سيحقق أيضا طفرة اقتصادية واجتماعية للمنطقة.

وعليه أناشد الجهات المختصة في الشروع في الدراسة وإيصال هذا المشروع لولاية أدرار حتى يساهم في نقل المحروقات نحو الشمال والولايات المجاورة وتخفيف الضغط على الطريق الوطني رقم 6 خاصة الصهاريج التي تنقل المحروقات والشاحنات وإيصال مواد البناء وباقي البضائع بأسعار مقبولة. إن السكة الحديدية من الوسائل الهامة التي تساهم في تنمية المناطق خاصة المناطق النائية...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر دحان. السادة عاشور عموري وإبراهيم لعروسي ومحمد حماني ومحمد أزرار تقدموا بتدخلات مكتوبة سوف يمكن منها السيد الوزير ويرد عليها في حينها والكلمة الآن للسيد حفيظ شاوي.

**السيد حفيظ شاوي:** شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم؛ السادة معالي الوزراء والوفد المرافق لهم؛ أسرة الإعلام؛ زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترم؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس، ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2009 لا يمكن أن نمر دون الوقوف على الأزمة المالية العالمية، مسبباتها، انعكاساتها والحلول المقترحة للخروج منها.

أما عن الكلام عن مسبباتها الظاهرة – لأنه لا يمكن أن نتكلم عن أسبابها الخفية لأننا لا نعلمها – فهي التعاملات الربوية الفاحشة والجشعة لأصحاب الأموال وقد حذرنا القرآن الكريم من هذه التعاملات الربوية وقد أدرك الغرب ذلك وجاء هذا على لسانهم كما يقول الله تعالى «وشهد شاهد من أهلها» وأما الكلام عن انعكاساتها على الاقتصاد المحلي فلقد

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
بعد الإطلاع على مشروع ميزانية 2009 آخر سنة  
في الخماسية وسوف تكون سنة خاصة، أسجل  
بارتياح كبير رصد كل هذه الأموال للنهوض  
بالاقتصاد الوطني وأنا مرتاح أكثر إذا علمنا أن  
ميزانية الدولة الجزائرية بكل قطاعاتها سنة 1999  
هي أقل من ميزانية وزارة واحدة حاليا إذن يوجد  
تطور كبير.

وأنا مرتاح كذلك لعدم وجود ضرائب جديدة في  
المشروع تثقل كاهل المواطن في دفع الضريبة،  
مرتاح كذلك لوجود إجراءات جديدة لهذا المشروع  
تسهل تعامل الإدارة مع دافعي الضريبة، لجان  
الطعن وغيرها؛ مرتاح أخيرا لتزامن دراسة هذا  
المشروع مع نزول الغيث النافع، إنها ثروة وطنية  
نحمد الله على ذلك، رغم بعض الضرر الذي أصاب  
أهالينا في غرداية وغيرها.

لقد تدخلت العام الماضي في ميزانية 2008 وأول  
سؤال طرحته هو لماذا 19 دولارا للبرميل؟ وكنت  
أود لو طرحته مرة ثانية وقلت لماذا 37 دولارا الكني  
تراجعت لأنه بالنظر للوضع الحالي بالعكس فأنا  
أثمن الـ 37 دولارا رغم أنني غير متخوف لما يسمى  
بالأزمة العالمية المبنية على المضاربات، على  
البورصات وهي مبنية على الربا كما قال زميلي.

فنحن نوعا ما بعيدون عن هذه الأمور، تمسنا في  
فاتورة الاستيراد وفي أسعار النفط فنحن نملك  
الذهب والنفط هو روح الاقتصاد العالمي، فكل ما في  
الأمر أن سعره في الأشهر الماضية ارتفع أكثر من  
حده المعقول وكلما زاد الشيء عن حده انقلب إلى  
ضده وسوف تستقر الأوضاع وهي ليست بأول مرة  
نسمع أو نقرأ عن أزمة اقتصادية عالمية.

وفي نهاية تدخلي للسنة الماضية طرحت سؤالاً  
وقد انتهت مدة تدخلي أي سبع دقائق وقلت إنني  
مرتاح للغلاف المالي ولا ينقصنا ما يسمونه بعض  
الناس بالإقلاع الاقتصادي، فهل ستقلع البلاد أمام  
الملايير الممليرة من الدولارات؟

المؤشرات تبشر بالخير لأن نسبة التضخم 3.5%  
ونسبة النمو 6% نسبة معقولة، نحن متخوفون من

التي استفاد منها نظراؤهم في قطاعاتهم قبل  
الانتداب، فإلى متى يبقى هذا المنتخب المحلي  
المسكين تحت رحمة القدرة الشرائية من جهة وتحت  
رحمة الإدارة من جهة أخرى خاصة وأنه قد جرد من  
كل الصلاحيات وهو كذلك تحت غضب الشعب! وإلى  
متى يتم الإفراج عن عنوان المنتخبين المحليين وكذلك  
قانون البلدية والولاية الذي طال انتظاره؟

سيدي الرئيس، إما أن نضع الثقة في منتخبينا  
كما وضعها الشعب فيهم حين انتخبهم ليمثلوه أو  
أن نستغني عنهم ونعين بدلهم الإداريون مكانهم  
وقضي الأمر الذي فيه تستفتيان! أما النقطة الثالثة  
التي أود التدخل فيها فيما يخص التحسين  
الحضري، سيدي الرئيس، لقد رصدت أموال معتبرة  
في هذه الميزانية للتحسين الحضري زيادة على  
الاقتطاعات المباشرة للمواطن من خلال فاتورة  
الكهرباء، الرسم على السكن فهذا شيء جميل، ولكن  
منذ صدوره في قانون المالية لسنة 2002 إلى حد  
الآن لا نرى تحسنا حضريا بل على العكس لقد  
تريثت مدننا وخاصة في فصل الشتاء في كثير من  
المدن الكبرى ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر  
مدينة عزابة ولاية سكيكدة التي لا يمكن دخولها في  
فصل الشتاء لاجلا ولا بسيارتك وهذه هي حالة  
الكثير من المدن الكبرى إلا إذا رجعت إلى وسائل  
نقل أسلافنا من الحيوانات فإلى متى تظل مدننا  
تعاني؟ وأين ذهب الأموال المرصدة لذلك؟  
وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد حفيظ شاوي والآن  
الكلمة للسيد سعدي حمة علي.

**السيد سعدي حمة علي:** بسم الله الرحمن  
الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛  
السادة الوزراء المحترمون؛  
زملائي؛  
رجال ونساء الصحافة؛  
الحضور الكرام؛

مستغلا اختصاصه في ذلك؟ سيقول: صفرا! أرى أنك تهب روحك بالرغم من أن آباءنا قد وهبوا دمهم من أجل هذا الوطن فعلينا أن نهب أرواحنا نحن لها. إننا نسأل رئيس البلدية أو الدائرة كم بناء ريفيا وزعت؟ يذكر الآلاف ونشكر الدولة على ذلك. فهناك عدد كبير من الأهالي الذين هاجروا من الريف إلى المدينة أثناء الأزمة وأقنعهم بالرجوع إلى الريف...

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد سعدي حمة علي والكلمة الآن للسيد حد مسعود عمار.

**السيد حد مسعود عمار:** شكرا سيدي الرئيس. ربما سيكون تدخلني كملاحظات وأبدأ بأول ملاحظة فأظن أن الحلقة المفقودة في البرلمان الجزائري هي عدم المراقبة ومحاسبة الحكومة رغم أن الدستور قد أقر للنائب المراقبة والمحاسبة وأظن أن السيد الرئيس هو الأخ السيد عبد القادر بن صالح، الرئيس الذي يسير العمل البرلماني أو النشاط البرلماني في التعددية أي من المجلس الانتقالي إلى المجلس الوطني إلى مجلس الأمة يعرف جيدا دور البرلمان الذي يقوم به في مراقبة ومحاسبة الحكومة، وهنا نجد أنه بإمكان الحكومة أن تعمل وتبذل مجهودات لكن لو رجعنا إلى الخلف وبالضبط إلى فترة برلمان 1997 يعني مع بداية التعددية لاحظنا نوعا ما ذلك النشاط والحماس بالرغم من خروج البرلمانيين إلى الشارع لكن بعد ذلك يتراجع دور النائب إذ أصبح البرلماني في الجزائر جالسا على كرسي الاحتياط، يستدعى في الدقائق الأخيرة كما هو جاري الآن، إننا نلعب في الدقائق الأخيرة، من مقابلة دارت سنة كاملة أي نشاط حكومي دار سنة كاملة لم يحضر فيها النائب أو غيب النائب وقد كان على كرسي الاحتياط وفي الدقائق السبع الأخيرة تمنح له الكلمة لكي يدلي أو يتكلم أو يحاسب! أظن هذا العمل قد بدأ يؤثر على البرلمان وعلى النائب وكذا المنتخب الجزائري وأظن أن الحملة الأخيرة التي شنت على النائب وبالأخص على البرلماني الجزائري أحسن دليل،

هذا الإقلاع فإن أغلب الناس يتصورون أن الإقلاع الاقتصادي في البلاد يتم بالتصدير خارج المحروقات فعن أي تصدير نتكلم؟ منافسة شرسة في العالم نستطيع أن نقول وبصراحة تامة لسنا بمستواها «ماناش قدها» فباستطاعتنا نسيانها بالقول إن هذا الأمر هو مجرد كلام للاستهلاك السياسي، المعقول أننا نعمل ونركز على اقتصادنا فصناعتنا تسجل أدنى نمو وهو 2.5% النمو الصناعي أو النمو القطاعي هو أدنى نمو أجده مقارنة بكل القطاعات، ما العمل؟ العمل والحل هو الاهتمام بالداخل أي تشجيع الإنتاج الوطني للقطاع المنتج، فلو خفض 5 مليار دولار من فاتورة الاستيراد والمتمثلة في 34 مليار دولار فكأننا استطعنا تصدير 5 مليار دولار أي خفض الاستيراد أمر جيد ونسير دائما في هذا المجال فكيف نخفض الاستيراد لكي نحمي الاقتصاد الوطني؟ إنه أمر معروف ويتم بطريقة وطرق عديدة ومتعددة أي لكي نحمي الإنتاج الوطني فلا يمكننا أن ندع شخصا ينتج شيئا ما داخل الوطن إذ بنا نشجع المستوردين لعلنا نخفض من قيمة الضريبة الجمركية أي نحطم هذا الشخص وكل ما لديه، نشجع الإنتاج الوطني ونديم وننمي ونعطي قروضا وكل ما يحتاجه في سبيل ما ينتجه داخل بلادنا.

يسأل أحد المواطنين شخصا آخر سؤالا بريئا لماذا السيارة من نوع بيجو 403 أشد صلابة من البيجو 407 رغم هذا التطور؟ يجيبه الشخص الثاني جوابا بريئا قائلا إن 403 فيها صناعة وروح السيارة بيجو أما 407 فنجد بها صناعة البيجو فقط ومع الوقت قضت التجارة والبورصات على روحها، هذا ما ينقصنا نحن، مدير فلاحية على مستوى ولايتي تسأله كم دعمت من مستثمر في هذا المجال؟ يعطيك أرقاما كبيرة خاصة بالأشخاص والأموال، 400 أو 500 وكم من شخص دعمته أي منحه الترخيص كأنه يستعمل كشكا أو متجرا صغيرا تتراوح مساحته ما بين 4م طولا و4 عرضا ليبيع مادة الكالسيوم للأشخاص، فكم من شخص دعمته وشجعت لإنتاج اللحوم الحمراء والألبان في مزرعة

سوف أدخل في الموضوع. لدي بعض الاقتراحات وهي نقاط تتعلق أولاً بقطاع التربية أو بوزارة التربية: إذا كان السيد أبو بكر بن بوزيد من الوزراء الذي أراه من الخالدين في هذا القطاع ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها ولا يزال يبذلها مازالت المدرسة الجزائرية كما هي، ربما نعطيها إسمًا لا يمكنني أن أذكره هنا في هذا الموقع، هذه المدرسة التي لا نجد لها لا أبا ولا أما وزارة التربية تتبرأ من إشرافها عليها ووزارة الداخلية كذلك ونفس الشيء بالنسبة للبلدية وكذا رئيسها يقول إنه غير مسؤول عنها ومدير التربية يقول كذلك أنا غير مسؤول عنها، فأصبحت المدرسة الجزائرية تعاني ولا تزال تعاني. كذلك بناء دور للثقافة فإنه وبالضبط في المرحلة الأخيرة تم بناء على مستوى كل بلدية دار ثقافة أو مكتبة بلدية كما تسمى تطبيقًا لتعليم الحكومة وهذه المكتبات لا تزال فارغة وشاغرة لماذا؟ لأنها قد منحت للبلدية فيبعد عن رئيسها مسؤولية المكتبة قائلًا إنها تابعة لمدير الثقافة وهذا الأخير بالعكس، فأصبحت هذه المكتبات...

**السيد الرئيس:** شكرًا للسيد حد مسعود عمار. أعتقد بأن عدد المسجلين لهذه الجلسة قد استنفذ وتمكنوا كلهم من التدخل.

هناك عدد آخر من الزملاء قد سجلوا أنفسهم وأبدوا الرغبة في التدخل في جلسة الغد، حتى يمكنهم من تحضير أنفسهم والانصراف إلى مناقشة المواضيع المسجلة في قانون المالية والإتيان بالحجج والدعائم التي تسند وجهة نظرهم نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا غدا على الساعة التاسعة والنصف صباحًا؛ شكرًا لكم جميعًا، الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة  
والدقيقة الخمسين مساء**

وأقولها بكل صراحة سيدي الرئيس، النواب والبرلمانيون الجزائريون وكذا المناضلون تغيرت نظرتهم بحيث لم نكن نسمع بمصطلح معالي الوزير وفخامة الرئيس الألقاب التي استوردناها من الخارج...

**السيد الرئيس:** إن موضوع جلستنا اليوم هو مناقشة قانون المالية وقد مرت 4 دقائق من مدة تدخلك وأنت تقول إن المدة المحددة بسبع دقائق للتدخل غير كافية، رجاء عد بنا إلى الموضوع.

**السيد حد مسعود عمار:** شكرًا سيدي الرئيس، نتطرق إلى موضوع مناقشة برنامج الميزانية فأنا أرى أنه كان من المفروض وعلى نواب الشعب أن يحضروا وهذا ما اعتدناه في الدولة الجزائرية أي المشاركة في الاقتراحات فإن الميزانية تبنى أساسًا على الاقتراحات التي تأتي من القاعدة أي من الولايات فكل الاقتراحات التي تصل إلى الحكومة والتي تبني هذه الأخيرة على أساسها ميزانيتها إذن النائب غائب في الولاية يعني لا يعمل وليس لديه الحق في الاطلاع على البرامج أو الاقتراحات المقدمة من طرف الولاية.

فيأتي على مستوى وطني ويناقش قانون المالية على شكل وثيقة مملوءة بالأرقام وعادة أو من الواقع ومن المستحسن لكي يدرس البرلمان...

**السيد الرئيس:** أدخل في الموضوع مباشرة، رجاء عمل البرلمان يسيره نظام داخلي وهناك هيئات تشرف على التسيير وهي الوحيدة التي تملك الصلاحية لتحديد آجال التدخلات ولكن يجب على الجميع أن ينضبط ويتبع ويعمل على احترام ما هو مكرس في النظام الداخلي ويناقش في الموضوع، وفيما يخص العموميات فيإمكان كل واحد منا أن يقدم الساعات من التدخلات.

لقد مرت خمس دقائق ونصف ولازلت تتكلم في العموميات، أدخل في صلب الموضوع رجاء.

**السيد حد مسعود عمار:** شكرًا سيدي الرئيس.



## ملحق

(1) تدخلان كتابيان  
لعضوي مجلس الأمة  
حول مناقشة نص قانون المالية لسنة 2009

دولار للبرميل إلى حوالي 60 دولار للبرميل في عدة أشهر.

وأطرح سؤال هنا سيدي الرئيس لماذا حسبت الميزانية على سعر 37 دولار ( لماذا بين 30 دولار أو 40 دولار)؟  
سيدي الرئيس،

كنت أنتظر وأرتقب أن في ظل هذه الأزمة والتقلبات الكبيرة في سعر برميل النفط أن تعيد الحكومة النظر على الأقل في بعض بنود الميزانية وخاصة في بعض القطاعات المالية.

لكننا لم نر أي تغيير وأتمنى أن تكون الحكومة قد أخذت بعين الاعتبار الهزات المنتظرة، ومحتاطة لكل طارئ في المستقبل.

سيدي الرئيس،  
إن قانون المالية له هدفان أساسيان أولهما على المدى القصير وهو تكملة برنامج السيد رئيس الجمهورية التكميلي لدعم النمو وبرنامج ولايات الجنوب والهضاب العليا الذي يخدم بالأساس المواطن مباشرة من جميع نواحي التنمية.

والثاني على المدى المتوسط أو الطويل، بعث اقتصاد البلاد والنهوض به.

لكن الهدف الثاني لا أراني أجد له الآليات الضرورية لتحريكه ودفعه إلى الأمام لأن سياسة الاستثمار وطريقة تناولنا للخصوصية كانت ببيع ممتلكات القطاع العام إلى خواص ليس لهم علاقة بالاستثمار وقد أقر هذا السيد رئيس الجمهورية في لقاء مع الولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية وطلب تغيير الطريقة والأسلوب، لكننا لا نلمس هذا وخاصة في هذه الوثيقة الموجودة بين أيدينا.

سيدي الرئيس،  
إن المتتبع للتقلبات المالية وخاصة في سعر الطاقة، يلاحظ أن الكثير من الدول أصبحت تفكر

## (1) السيد إبراهيم لعروسي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد وزير المالية،

أعضاء الحكومة الحضور،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

إن المتتبع لما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2009، والإطلاع والسماع للعرض المقدم من طرف السيد وزير المالية وكذلك تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية للمجلس.

يلاحظ ما يلي:

— حساب الميزانية على سعر 37 دولار للبرميل البترول.

— إنخفاض المديونية الخارجية والداخلية.

— تبسيط النظام الجبائي.

— تبسيط نمط دفع الضريبة على أرباح الشركات.

— تشجيع الاستثمار في السوق المالي.

— توسيع مجال تطبيق الضريبة وتعزيز جهاز مكافحة الغش الضريبي.

— تعزيز الضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة.

كذلك نلاحظ أن قانون المالية لسنة 2009 يأتي في ظرف خاص ألا وهو الأزمة المالية العالمية والتي تمسنا مباشرة قبل غيرنا من الدول لأن اقتصادنا يعتمد أساسا على عائدات البترول والغاز والتي للأسف الشديد لا نستطيع التحكم في أسعارها إنما تحددها البورصات العالمية.

حيث نرى أن سعر البترول انخفض من 140

ميدان النقل بالسكك الحديدية، كما يعرف الجميع أن هذه المادة تلعب دور كبير في تقريب المسافات وفك العزلة وتطوير المناطق التي تصل إليها ولهذا أسأل سيدي الرئيس.

أين وصل مشروع حلقة الجنوب التي تعتبر من ضمن برنامج السيد الرئيس وكثيرا ما أُلح عليها؟ والسؤال المطروح سيدي الرئيس هو ما هي استراتيجية الحكومة إذا استمرت هذه الأزمة المالية العالمية وإذا واصل سعر البترول في الانخفاض إلا ما دون الخمسين دولار للبرميل؟

وفي الأخير سيدي الرئيس، أشكر الحكومة على الجهد المبذول في تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية ميدانيا خدمة للمواطن والوطن. وأشكر زملائي أعضاء اللجنة على المجهود المبذول في إعداد مختلف التقارير. أشكر الجميع على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

## (2) السيد محمد حماني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد؛ السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد وزير المالية ومرافقه، سيداتي وسادتي أعضاء المجلس، السلام عليكم.

أنتهز فرصة مناقشة قانون المالية لسنة 2009 لأجدد طلبي بضرورة التوزيع العادل للدخل الوطني وضرورة انتهاج سياسة فعلية للتوازن الجهوي ومراعاة خصوصيات كل منطقة ضمن برنامج التنمية.

سيدي الرئيس،

إن الواقع الاجتماعي المتردي لأغلبية مواطني ولاية إيليزي لا يبعث عن الارتياح خاصة وأن انخفاض القدرة الشرائية وغلاء المعيشة جعل حياة الكثير من السكان مزرية وصعبة مما يتطلب التفكير العميق لإيجاد آليات أخرى في إطار التضامن الوطني بهدف إيصال المساعدات إلى المعوزين والفقراء.

وبجدية كبيرة في الطاقات الجديدة (البديلة للبترول) حيث تولي اهتمام وتضع مبالغ كبيرة للبحث العلمي في هذا الميدان.

وأن ميدان البحث عن الطاقة البديلة إمتد حتى إلى بعض المواد المنتجة للغذاء (كالذرة) ناهيك عن الطاقة الشمسية، والرياح وغيرها، وكما يعلم الجميع أن بلدنا تتوفر على الكثير من هذه الموارد الطبيعية وخاصة في الصحراء التي يجب أن نستثمر فيها من الآن حتى لا يفوتنا الوقت.

سيدي الرئيس،

نلاحظ أن فاتورة استيراد الغذاء تعد ثقيلة جدا وبالمقابل نرى أن قطاع الفلاحة يأتي في مراتب متأخرة من حيث الاعتمادات المالية الممنوحة مقارنة مع قطاعات أخرى، لهذا يجب التركيز على الاستثمار الفلاحي في الجنوب لأن هناك إمكانيات كبيرة وخاصة إذا ساعدنا الفلاحين في تسعيرة الكهرباء والعمل على تحفيز الاستثمار في ميدان الصناعات الغذائية والتحويلية.

– العمل على إيجاد مداخيل خارج المحروقات وليس لنا بديل على الاستثمار الكبير في ميدان الفلاحة والسياحة هذه الأخيرة لنا فيها إمكانيات كبيرة لأن بلدنا يعتبر من أكبر البلدان الإفريقية وله طاقات كبيرة في هذا الميدان.

– تشجيع الاستثمار المدر للثروة والذي يغنيننا على استيراد بعض المواد سواء الصناعية أو الغذائية.

سيدي الرئيس،

إن من بين القطاعات التي نفتخر بأننا قطعنا فيها أشواطاً كبيرة هي قطاع البناء والأشغال العمومية (الطريق السيار شرق – غرب، شمال وجنوب، مليون سكن... إلخ).

ويعتبر من أهم القطاعات الممتصة لليد العاملة، لكن للأسف اعتمدنا فيها كثيرا على شركات أجنبية بدل من تشجيع المؤسسات الوطنية سواء العمومية أو الخاصة.

سيدي الرئيس،

لا يختلف الاثنان لأن بلادنا تشهد تأخر كبير في

–تكفل الدولة بأجور العمال التابعين للبلديات والذين يقومون بمهام لحساب قطاعات أخرى وكذا كل النفقات المحولة للبلدية والتي هي ليست من مهامها الأصلية.

–خلق نظام تضامن بين البلديات الغنية والعاجزة يسمح للولاية باقتطاع مالي لخلق توازن من إيرادات الجماعات المحلية.

–تأسيس صناديق مشتركة للبلديات التابعة لكل ولاية وتحديد نسب نواتج الضرائب والرسوم المحصلة فيها لهذه الصناديق.

–رفع حصص البلديات من نواتج الضرائب والرسوم المحصلة فيها خاصة فيما يتعلق بالضريبة على رقم الأعمال والضريبة الوحيدة الجزافية.

–إدراج مادة تحفيزية تمكن الخاضعين للضريبة التسوية الودية لوضعيتهم الضريبية بالشروط الملئمة لوضعيتهم المالية باستثناء فقط الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية.

–إلغاء المادة المتعلقة بقسيمة السيارات.

–تعديل المادة 30 من قانون الجمارك وإسناد صلاحية تحديد النطاق الجمركي للهيئات المحلية بحيث بموجب قرار من والي الولاية الصادر بناء على محضر تحديد النطاق الجمركي الذي يتم تحريره من طرف لجنة متساوية الأعضاء مؤلفة من رؤساء مصالح الدولة المختصة من جهة وممثلي المجالس المنتخبة للولايات البلديات المعنية من جهة أخرى.

سيدي الرئيس،

تعتبر السياحة نشاطا اقتصاديا هاما ولهذا نرى من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتشجيع ترقية مناطق الجنوب منها:

–الإنشغال الذي يتمحور حول منطقة التوسع السياحي لمدينة جانت التي كانت حلم مواطني جانت منذ إتمام دراستها سنة 2004 من طرف مكتب أجنبي تقاضى أتعا به بالعملة الصعبة حيث انتهت هذه الدراسة إلى إمكانية بناء 06 مركبات سياحية في حالة إنجازها توفر حوالي 1600 منصب عمل دائم وحوالي 3000 منصب عمل غير دائم.

سيدي الرئيس،

بما أن أحكام قانون المالية تعكس السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة بعنوان السنة المالية نرى من الضروري كما جاء في مداخلتني في قانون المالية للسنة الماضية أنه يجب بدرجة الأولى أن يعالج هذا القانون المشاكل والانشغالات الأساسية لأغلبية المواطنين وخاصة منهم القاطنون بالمناطق النائية ويقع على عاتقهم عبء التنمية في مناطق تفتقر إلى أدنى الوسائل والإمكانات وفي هذا الإطار أذكر بأن ولاية إيليزي سجل بها منذ سنوات ومازالت النقائص التالية.

–أدنى مستوى للإنتاج الفلاحي مقارنة بالمناطق الصحراوية المماثلة.

–غياب للمؤسسات الكبرى المكلفة بالإنجاز في مجال الطرقات والمنشآت القاعدية.

سيدي الرئيس،

إن الشركات البترولية تستعمل مواد كيميائية سامة بالقرب من مناطق يتواجد بها السكان الرحل ومواشيهم مما تتسبب في ظهور أمراض لم تكن معروفة بمناطق الجنوب الأقصى وأذكر على سبيل المثال (مرض السرطان) ولا ننسى أن هذه الشركات تلقي بنفاياتها قرب مناطق الرعي ما يتسبب في موت الكثير من المواشي بدون أن تعوض؟

سيدي الرئيس،

لمعالجة على الأقل النقائص نقترح على الحكومة المبادرة إلى ما يلي:

–إنشاء لجنة جهوية فرعية للجنة الوطنية للصفقات العمومية للإسراع في دراسة الملفات.

–عدم فعالية نظام تعويض مصاريف نقل المواد الأساسية يستدعي مرافقته بإعفاء جبائي على المواد الأساسية والضرورية لتنمية الجنوب الأقصى.

–تكفل الدولة بديون البلديات العاجزة والأثر المالي الناتج عن قرار رفع الأجور ما هو إلا حل مؤقت لمشكل دائم يمس بمصداقية الدولة وهيبتها وعليه يفضل إيجاد حل نهائي لعجز ميزانيات البلديات ممثلا في ما يلي:

هذه المنطقة أسندت إلى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ومنذ ذلك التاريخ لم يتم تجسيد هذا الحلم الذي يعتبر آمال مواطني مدينة جانت السياحية متى تتجسد هذه الدراسة في أرض الواقع؟

-نقترح تأسيس مادة تحدد الأسعار المرجعية لزيارة المعالم الأثرية في إطار السياحة من أجل ترقية هذا المجال الاقتصادي الهام المشغل حاليا دون أي مقابل من طرف المؤسسات السياحية الأجنبية.

-إلغاء القيود القانونية الموضوعة على السيارات (كل أرضية) المكتسبة من طرف الأشخاص المقيمين بمناطق الجنوب مع إخضاعها لعدم قابلية التنازل حتى انتهاء فترة الامتلاك.

سيدي الرئيس،

تعتبر 2009 سنة اختتام البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرامج الجنوب والهضاب العليا إلا أن واقع التنمية في ولاية إيليزي مازال متخلفا في عدة مجالات وخاصة المشاريع الكبرى كالأشغال العمومية والفلاحية والري والسكن والسياحة التي رصدت لها الدولة مبالغ معتبرة.

شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



## (2) أسئلة كتابية

## جواب السيد الوزير:

سيدي النائب المحترم،

أشكركم على سؤالكم الذي تفضلتم به والمتعلق بإنجاز مستشفى متخصص في جراحة العظام والمسجل بتاريخ 12 ديسمبر 2006 بمبلغ أصلي للعملية يقدر بمليار (1.000.000.000) دينار جزائري. إستفادات ولاية برج بوعرييرج بهذه العملية، التي من شأنها التكفل بعمليات جراحة العظام والرضود، نظرا لحوادث المرور الكثيرة على مستوى الطريق الوطني رقم 05 الرابط كل ولايات الشرق الجزائري بالعاصمة، مرورا بولاية برج بوعرييرج.

شرع في دراسة هذا المشروع مكتب دراسات CERIS AAS ، بتاريخ 20/11/2006 وتم إيداع دفتر الشروط لإنجاز المشروع لدى اللجنة الوطنية للصقات بتاريخ 06/12/2006 وأشر عليه بتاريخ 05/03/2007 .

على هذا الأساس قامت مصالح مديرية الصحة والسكان بالإعلان عن مناقصة وطنية ودولية بتاريخ 08/03/2007 وأسفرت على الإعلان عن عدم جدوى المناقصة وذلك بتاريخ 29/04/2007 ، كون أن المؤسسة الوحيدة المشاركة في المناقصة لم تحصل على النقطة المطلوبة في دفتر الشروط.

بعد هذا وبتاريخ 09/05/2007 ، أعلن عن مناقصة ثانية وأسفرت دراسة العرض الوحيد إلى أن المبلغ المالي تجاوز بكثير مبلغ رخصة البرنامج المرصدة لهذا المشروع، بحيث بلغ مبلغ العرض مليارين وأربعمئة مليون دينار، وعليه أعلن عن عدم جدوى هذه المناقصة.

ورغم طرح المناقصة للمرة الثالثة والرابعة، بتاريخ 25/07/2007 و 15/12/2007، أعلن عدم جدوى هاتين المناقصتين لأسباب عديدة.

وتم بتاريخ 02/01/2008 إعادة تقييم العملية من 1.000.000.000 دينار إلى 2.400.000.000 وبعثت العملية من جديد، وتم على إثرها استلام 4 عروض

## 1) من السيد عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان

وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999 ، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً التالي نصه:

لقد استفادت ولاية برج بوعرييرج من عملية هامة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية قصد إنجاز مستشفى مختص في أمراض العظام، وهي العملية التي تمت مراجعتها من حيث التكلفة في وقت مضى.

إن مواطني ولاية برج بوعرييرج متلهفون وشغوفون لرؤية هذا الهيكل، ينجز ويترقبونه بفارغ الصبر.

وعليه، معالي الوزير، ما هي وضعية هذا المستشفى وإلى أين وصلت الإجراءات؟

-وما هي أسباب تأخر انطلاقه؟

-ما هي آجال انطلاق عملية الإنجاز، ومتى يصبح هذا المرفق وظيفياً؟

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 01 سبتمبر 2008

عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

السنة والذي وقف على معاناتهم، كما أنها كانت محل زيارة من طرف السلطات المحلية للولاية والتي هي على علم بمشاكلهم. وعليه معالي الوزير،  
- كيف يمكن التكفل بمشاكل عمال المؤسسة ومطالبهم؟  
- ما حقيقة ما يقال عن سعر التنازل لهذه المؤسسة؟  
تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 02 سبتمبر 2008

عبد الله بن التومي  
عضو مجلس الأمة

#### المرفقات : نسخة من شكوى

الموضوع: رسالة مفتوحة لفخامة رئيس الجمهورية.

فخامة رئيس الجمهورية،  
نحن عمال مؤسسة البناء صضط لولاية برج بوعريريج البالغ عددها 162 عاملا، نتوجه إلى فخامتكم بصرختنا من خلال هذه الرسالة بعد أن أغلقت أمامنا جميع الأبواب والسبل، ولم نجد من يخفف عن معاناتنا إلا مصالح الولاية والاتحاد العام للعمال الجزائريين.

فخامة رئيس الجمهورية،  
نستسمح فخامتكم عبر هذه الرسالة إلى اقتطاع جزء بسيط من وقتكم الثمين جدا لطرح قضيتنا والتي تتجلى لشخصكم الكريم فيما يلي:  
حيث تمت خوصصة مؤسستنا دون استشارتنا باعتبارنا الشريك الاجتماعي.

بحيث اطلعنا على اللائحة رقم 07 للدورة 82 بتاريخ 05/01/2007 الصادرة عن مجلس مساهمات الدولة تفاجئنا بمبلغ التنازل 186 مليون دج عكس التقدير الأولي للتقييم لمؤسسة (CNAT) والتي أوكلت له مهمة تقييم أملاك المؤسسة قبل عرضها للخوصصة قدرتها حوالي 800 مليون دج وهذا لما

وبعد الدراسة أهل عرضان وتم اختيار مؤسسة من جنسية برتغالية (CONSTRUTORA ABRANTINA) بعرض قيمته 1.854.041.120 دج و 15 شهرا كآجال للإنجاز.

وتم إيداع مشروع الصفقة لدى اللجنة الوطنية للصفقات بتاريخ 17/03/2008 درست بمكتب اللجنة بتاريخ 21/04/2008

أدرج مشروع الصفقة للدراسة من طرف اللجنة بتاريخ 29 سبتمبر 2008 وقدمت بعض التحفظات التي كانت موضوع تقرير تكميلي من طرف مديرية الصحة والسكان لولاية برج بوعريريج، أودع بتاريخ 09/11/2008، نحن في انتظار إدراجه مرة ثانية للدراسة في اللجنة الوطنية للصفقات. وتفضلوا، السيد النائب، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 نوفمبر 2008

السعيد بركات  
وزير الصحة والسكان  
وإصلاح المستشفيات

#### (2) من السيد عبد الله بن التومي عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99/02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،  
يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

يعاني عمال مؤسسة البناء (ECB) لولاية برج بوعريريج جملة من المشاكل المهنية والاجتماعية، والتي دونت في الرسالة المرفقة، علما وأن هذه المؤسسة كانت محل زيارة وزير التضامن هذه

**جواب السيد الوزير:**

يشرفني أن أوافيكم، طيه، بالرد على السؤال الكتابي الذي تفضلتم به بشأن وضعية عمال مؤسسة البناء لولاية برج بوعريريج وكيفية التكفل بمشاكلهم وحقيقة ما يقال عن سعر التنازل عن هذه المؤسسة. إن هذه المؤسسة تم التنازل عنها، بموجب قرار مجلس مساهمات الدولة رقم: 82/06، بعد مفاوضات، بموجب عقد بتاريخ 02 جويلية 2008 لفائدة شركة (EURL ALTRAPCO) التي دفعت الثمن نقدا. أي بمبلغ 186 مليون دينار من مبلغ التقييم الإجمالي 386 مليون دينار.

وسبب هذا الفارق يعود إلى طرح قيمة الأرض التي سوف يستفيد منها المقتني عن طريق الامتياز. أما باقي الأصول المتمثلة في: 42 مسكن و 24 محل تجاري وأرض عارية في سطيف فقد تم تحويلها إلى أملاك الدولة، وفقا لقرار مجلس مساهمات الدولة.

وقد تقرر التنازل بناء على التزامات المقتني بما يلي:

- الحفاظ على عدد العمال وخلق 320 منصب عمل جديد، على مدى أربع (04) سنوات،
- الحفاظ على نشاط المؤسسة وتطويره بتنفيذ برنامج استثمار معتبر، على مدى أربع (04) سنوات،
- التكفل بكامل ديون المؤسسة،
- التكفل بدفع أربعة (04) أشهر من الأجر المتأخرة.

فيما يتعلق بالأجر المتأخرة لمدة 13 شهرا، دفعت شركة تسيير المساهمات (SGP INDJAB) الأجر المتأخرة لتسعة (09) أشهر.

غير أن المقتني لم يدفع أجر الأربعة أشهر بسبب رفض مجموعة من العمال دخوله إلى مقر المؤسسة. ويجب التوضيح أن مطالب العمال تتمثل في تطبيق الملف الاجتماعي ودفع تعويضات المغادرة، اعتبارا من تاريخ تحويل المؤسسة.

وبشأن نسبة % 10 من ثمن التنازل التي يستفيد منها العمال، فإنه لم يتم دفعها نظرا لرفض ممثلي العمال.

تتوفر عليه مؤسستنا من إمكانيات ضخمة، كالعتاد، محجرتين، محطة تزفيت، محطتين للخرسانة المسلحة، قطعتي أرض بمساحة 9000 م<sup>2</sup> الموجودتين في كل من سطيف وبرج بوعريريج وبهما مقرات اجتماعية وحضيرتين بالإضافة إلى توفرها على 42 مسكن ترقوي في طور الإنجاز مما إنتابنا الشك أن مبلغ التنازل رمزي وغير منطقي.

وهنا نشيد ونبارك يا فخامة رئيس الجمهورية ما جاء في خطابكم الأخير أمام رؤساء بلديات الجمهورية وخاصة ما تعلق بعمليات خوصصة المؤسسات العمومية.

وهنا نشير حسب ظننا أن خوصصة مؤسستنا تمت بطرق مشبوهة وعليه نرجو من شخصكم الكريم إيفاد لجنة تحقيق لتبيان الحقائق ولإعادة النظر في لائحة التنازل المذكورة سابقا.

أما نحن العمال وممثلينا نرحب بكل ما يخدم المصلحة العامة للبلاد، حتى وإن كانت الخوصصة لكن الخوصصة الجادة والتي تتم بكل شفافية ولا تمس الصالح العام ولا مصلحة العمال، وتضمن حقوقهم المشروعة وقبول أي حل شريطة التكفل بحقوقنا المادية ونذكرها كما يلي:

- تسديد الأجر المتخلفة لمدة 08 أشهر؛
- تسديد العطل السنوية 2006/2007/2008؛
- الإستفادة من أموال الخدمات الاجتماعية؛
- تسديد أجر 04 أشهر عن كل سنة أقدمية؛
- منحة الأسهم المقدره قانونا بـ 10% عند الخوصصة؛
- التعويض عن الذهاب الطوعي والإداري للعمال. ولعلمكم فخامة رئيس الجمهورية أننا معتصمون بمقر المؤسسة إلى غاية تسوية حقوقنا ورد الاعتبار إلى 162 عاملا الذين أفنوا حياتهم بالمؤسسة. دتم فخامة الرئيس في خدمة جزائر العزة والكرامة.

برج بوعريريج في: 10/08/2008

ع/العمال

الأمين العام للفرع النقابي

كواشي إسماعيل، أمين عام الفرع النقابي

لقد قامت وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة مؤخرا ببادرة هامة وتستحق التنويه، وذلك بغلق الوحدات الصناعية لإنتاج الأميونت والإسمنت بمناطق مختلفة من الوطن (العاصمة-معسكر-البليدة-برج بوعريريج) وذلك في إطار تحسين البيئة والحد من مخاطر هذه الوحدات وتهديداتها لصحة السكان.

غير أن هنالك بعض النفايات التي بقيت على مستوى هذه الوحدات والتي تقدّر بالأطنان كما هو الشأن لولاية برج بوعريريج، والتي تركت المواطنين في قلق وحيرة.

- فهل هنالك، معالي الوزير، إجراءات متخذة للتكفل بهذه النفايات وردمها وفقا للمعايير والإجراءات الصحية والعلمية المطلوبة، دون أن تؤثر على السكان في أمكنة الردم التي يتم اختيارها؟

- وهل لهذه النفايات كما هي عليه مرمية في محيط الوحدة، أثر على صحة السكان، خاصة ما يتردد لدى السكان من خطر الإصابة بالسرطان؟  
تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 02 سبتمبر 2008

عبد الله بن التومي  
عضو مجلس الأمة

### جواب السيد الوزير:

تشكل سياسة التسيير العقلاني والإيكولوجي للنفايات الخاصة الخطرة حاليا في الجزائر إحدى أولويات وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة في مجال البيئة وقد تجسدت بصدور القانون رقم 19 - 01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها وكذا نصوصه التطبيقية.

تعتبر النفايات التي تحتوي على مادة الحرير الصخري والمخزنة على مستوى وحدة الحرير

غير أن هذه النسبة جاهزة ويمكن دفعها للعمال المستحقين، بمجرد عودة استقرار المناخ الاجتماعي. ورغم كل الضمانات التي قدمها المقتني الذي تم تنصيبه في المؤسسة أمام محضر قضائي، بعد إعلام السلطات المحلية، فإن مجموعة من العمال تزعم التصرف باسم عمال المؤسسة اعترضوا، جسديا ورفضوا دخول المالك إلى المؤسسة.

ونظرا لهذه الوضعية وللضرر اللاحق، اضطر المقتني إلى مقاضاة العمال ولاتزال القضية قائمة أمام محكمة برج بوعريريج.

وينبغي التوضيح أن هذه المؤسسة تمت خصصتها بدون أصولها العقارية التي أعيدت إلى أملاك الدولة بعقد امتياز بالنسبة للأرض التي يوجد فيها المقر.

كما يجب التذكير بأن هذه المؤسسة كانت، قبل خصصتها، متوقفة عن النشاط بصفة كاملة، لمدة أكثر من سنة.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 17 نوفمبر 2008

حميد طمار

وزير الصناعة وترقية الاستثمارات

(3) من السيد عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99/02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:



08 مارس 1999 ، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

ينتشر عبر مختلف مدن الوطن عدد معتبر من صيدليات ومحلات التداوي بالأعشاب، والتي يرى قاصدها الكثير من الأعشاب المختلفة المعروضة قصد مداواة أنواع معينة من الأمراض.

كما أن المواطنين يقبلون بكثرة وبمختلف الأعمار على هذه الأماكن قصد اقتناء عشبة معينة أو نصيحة بشأن مرضه والعشبة التي تداويه، يحصل هذا في غياب وصفات طبية لهذا الغرض علما وأن بعض هذه الأعشاب، حسب آراء بعض المختصين في الأوساط الطبية منها ما قد يكون نافعا ومنها أيضا ما قد يشكل خطرا على صحة المريض، ويدخله في تعقيدات صحية تؤثر سلبيا عليه. وإذا كان لا أحد من ينكر الطب النبوي والتداوي بالأعشاب، فلا أحد كذلك ينكر أن الجهل بالموضوع قد يؤدي إلى نتائج سلبية ووخيمة، ولهذا أسألكم معالي الوزير:

— هل هنالك إحصائيات رسمية ومضبوطة لانتشار هذه الصيدليات أو المحلات التي تباع أو تداوي بالأعشاب؟

— وهل أصحابها مؤهلون قانونيا وطبيا لممارسة هذه النشاطات؟

— ما هي نظرة وزارة الصحة لهذا النوع من النشاط الاستشفائي؟ وهل هنالك خطط منظمة له؟  
تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 07 سبتمبر 2008

عبد الله بن التومي  
عضو مجلس الأمة

الصخري الممزوج بالإسمنت ببرج بوعريريج في مفهوم هذا القانون بمثابة نفايات خاصة خطيرة وتمثل إزالتها دون التأثير على صحة المواطنين والبيئة إحدى الأولويات البيئية.

وفي هذا الإطار قررت وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة بعث برنامج إزالة التلوث في مواقع وحدات الحرير الصخري الممزوج بالإسمنت المغلقة حاليا والتي يبلغ عددها أربع وحدات وهي على التوالي: وحدة جسر قسنطينة ووحدة مفتاح ووحدة برج بوعريريج ووحدة زهانة.

يرتكز هذا البرنامج على إزالة التلوث من المباني الإدارية والتقنية وأجهزة الإنتاج وكذا إزالة التلوث وإعادة تأهيل التربة الملوثة بفعل مادة الحرير الصخري.

حيث يتم وضع النفايات المحتوية على مادة الحرير الصخري والمخزنة على مستوى وحدات الحرير الصخري وكذا تلك الناجمة عن إزالة التلوث من أربع مواقع بما فيها وحدة برج بوعريريج في أكياس كبيرة بهدف تخزينها ضمن شروط مؤمنة على مستوى مركز للطمر التقني مختص.

ونظرا لتعقيد هذا البرنامج تم اتخاذ مسعى تدريجي لإزالة التلوث وقد تم اختيار وحدة جسر قسنطينة كعملية نموذجية لهذا البرنامج.

الجزائر، في 30 نوفمبر 2008

الشريف رحمانى  
وزير التهيئة العمرانية  
والبيئة والسياحة

4) من السيد عبد الله بن التومي  
عضو مجلس الأمة  
إلى السيد وزير الصحة والسكان  
وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في

**جواب السيد الوزير:**

سيدي النائب المحترم،

أشكركم على سؤالكم الوجيه الذي تفضلتم بطرحه ويشرفني أن أنهي إلى علم سيادتكم المحترمة أن ظاهرة انتشار محلات التداوي بالأعشاب عرفت مؤخرا تزايدا وإقبالا من طرف شريحة معينة من المواطنين الذين يرون في الأعشاب السبيل للتداوي من بعض الأمراض.

يندرج نشاط التداوي بالأعشاب في إطار الطب التقليدي ومن ثم فهو بالنسبة لقطاع الصحة نشاط غير معترف به من طرف الطب الجزائري. إن ممارسة الخواص لمثل هذا النشاط لا يخضع لأي رخصة ممنوحة من طرف مصالح الصحة، فهو نشاط تجاري «غير منظم» يخضع لإجراءات القيد في السجل التجاري ولا يتطلب من ممارسيه توفر مؤهلات قانونية معينة.

وعليه واعتبارا أن هذا النشاط لا يدخل في صلاحيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ولا يخضع لرقابة مصالح الصحة، فإن دائرتنا الوزارية لا تتوفر على إحصائيات رسمية تعكس مدى انتشار محلات البيع أو التداوي بالأعشاب.

أما فيما يخص نظرتنا الحالية والمستقبلية لهذا النوع من النشاط فإننا نشير إلى ما يؤكد المختصون في الطب أن هذا النشاط يبقى نشاطا يندرج في الطب التقليدي لا أكثر ولا أقل.

وتفضلوا، السيد النائب، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 نوفمبر 2008

السعيد بركات

وزير الصحة والسكان

وإصلاح المستشفيات

**05) من السيد عبد الله بن التومي**

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

يشتكى الكثير من الطلبة الجامعيين من إحدى الوثائق في ملف طلب الحصول على المنحة، والمتعلقة أساسا بنسخة من الجداول لشهادة عدم الإخضاع للضريبة (Les extraits de rôle) حيث أنه من جهة تعدّ المنحة حقا قانونيا من الحقوق التي يتمتع بها الطالب، ومن جهة أخرى نجد أن ولي الطالب إذا كان لا يمكنه استخراج هذه الوثيقة بسبب عدم التزامه مثلا، أو لسبب آخر، فإن ابنه أو ابنته الطالب أو الطالبة في الجامعة لا يمكنها الاستفادة من المنحة الجامعية، وهنا يطرح السؤال: ما ذنب الطالب في المشكل الضريبي لوليّه؟

ولماذا يمنعه ذلك من حقوقه، خاصة وأن الطالب بالتحاقه بالجامعة، غالبا ما يكون قد أصبح راشدا، وفي سن قانونية تحمله حتى مسؤولية أفعاله بنفسه؟

ولهذا أيضا، ألا يمكن إعفاء الطلبة من هذه الوثيقة، أو على الأقل الترخيص لمصالح الضرائب بتدوين ملاحظة مفادها أن هذا الجدول يخص فقط ملف المنحة الجامعية، حتى لا يستعمله الولي في مسائل أو ملفات أخرى.

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 أكتوبر 2008

عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

**جواب السيد الوزير:**

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا في المراسلة المنوّه بها في المرجع أعلاه، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن تخصيص المنح لفائدة الطلبة المسجلين بانتظام في مؤسسات التعليم العالي يخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 02 جوان 1990 الذي تنص المادة الخامسة منه صراحة على أن «تخصص المنحة تبعا لإيرادات الوالدين ونتائج عمل المستفيد منها...».

واعتبارا إلى أن الوسيلة الوحيدة المتاحة للتعرف على الدخل الشهري المجمع للوالدين غير الأجراء هي مستخرج الضرائب أو شهادة عدم الخضوع للضريبة، فإن تقديم هذه الوثيقة يعد أمرا ضروريا لمصالح الخدمات الجامعية لتمكينها من دراسة الملف واتخاذ القرار بشأن الاستفادة من المنحة من عدمها.

وبخصوص بعض الأولياء الذين يواجهون صعوبات لاستخراج وثيقة مستخرج الضرائب أو شهادة عدم الخضوع للضريبة، لسبب أو لآخر، مثلما ورد في سؤالكم، فأودّ أن أعلمكم بأن مصالح المنح التابعة لمديريات الخدمات الجامعية تقبل شهادة عدم الخضوع للضريبة المجدولة.

شاكرين لكم متابعتكم لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق احترامي وتقديري.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2008

رشيد حراوية  
وزير التعليم العالي  
والبحث العلمي

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 28 ذو القعدة 1429هـ

الموافق 26 نوفمبر 2008م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587